اليسار الإسرائيلي
و«عملية السلام»

[من «السلام الآن»، إلى «السلام لاحقاً»، إلى «لا سلام أبداً»]

تأليف: يونتان ليفي وش. ي. أغمون

73 أوراق إسرائيلية

مدار MADAR

اليسار الإسرائيلي
و«عملية السلام»

[من «السلام الآن»، إلى «السلام لاحقاً»، إلى «لا سلام أبداً»]

تأليف: يونتان ليفي وش. ي. أغمون

ترجمة: بلال ضاهر

أوراق إسرائيلية (٧٣)

سلسلة أوراق إسرائيلية (٧٣)

يحررها: أنطوان شلحت

أيلول ٢٠٢١

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المراسلات: «مدار» – فلسطين – رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون

ص.ب: 1959 رام الله
02-2966201
02-2966205
www.madarcenter.org
Madar@madarcenter.org
Markaz.madar
Madarcenter01
Madar_center
Markaz.madar
Madarcenter1
Soundcloud.com/madarcenter

الإخراج والطباعة:

مؤسّسة الأيام

رام الله ـ فلسطين، ص . ب:١٩٨٧
هاتف : ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) – فاكس :٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.ps
E-mail:info@al-ayyam.ps

صورة الغلاف: عضو الكنيست ستاف شافير تتوسط رئيس حزب «ميرتس»، نيتسان هوروفيتس (يمين)، ورئيس حزب «إسرائيل ديمقراطية»، إيهود باراك، في مؤتمر صحافي في ٢٥ تموز ٢٠١٩ في تل أبيب للإعلان عن تحالفهم الجديد، «المعسكر الديمقراطي»، قبل الانتخابات المقررة في ١٧ أيلول من العام ذاته.

المحتـويـــــات

تقديم/ أنطوان شلحت ٧
تمهيد ١٣
أيديولوجية أحادية في أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل ١٥
التوحيد الأيديولوجي لليسار الأوروبي والأميركي ١٥
التوحيد الأيديولوجي لليسار الإسرائيلي: من «السلام الآن» إلى «لا سلام أبدا» ١٧
النموذج الأول: «السلام الآن» (١٩٩٢-٢٠٠٠) ١٨
النموذج الثاني: «السلام لاحقاً» (٢٠٠٠-٢٠٠٩) ٢٠
النموذج الثالث: «لا سلام أبداً» (٢٠٠٩-) ٢٢
من التوحيد الأيديولوجي إلى السياسة العاجزة ٢٨
من السياسة العاجزة إلى الشعبوية ٣٢
خلاصة ٣٦
الهوامش ٤٠

تقديم

يمين ويسار في إسرائيل.. هل ما زال ثمة فرق؟

بقلم: أنطوان شلحت

يضم هذا العدد من «أوراق إسرائيلية» ترجمة لدراسة تحليلية جديدة صدرت مؤخراً عن «مولاد- المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، وحاولت أن تجيب عن سؤال: كيف تنازل اليسار [المقصود: «اليسار الصهيوني»] عن الجدل السياسي - الأمني، ومهّد الطريق أمام صعود الشعبوية في إسرائيل؟. وهي بقلم يونتان ليفي، طالب دكتوراه في مركز الدراسات الأوروبية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وزميل باحث في «مركز مولاد» و«صندوق بيرل كتسلنسون»، وش. ي. أغمون، طالب دكتوراه في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة أكسفورد وزميل باحث في «مركز مولاد».

يعتقد كاتبا الدراسة، في ما يمكن اعتبارها بمثابة أهم خلاصة يتوصلان إليها، أن ثمة آلية ثابتة في الحلبة السياسية الإسرائيلية خلال أعوام العقد الأخير فحواها ما يلي: معسكر اليمين يحدّد تخوم السياسة ومعسكر الوسط - اليسار يسير وراءه. وبرأيهما، لا يوجد سبب وجيه للاعتقاد بأن الاتجاه الحالي سيتغيّر في المستقبل، طالما أنه لا يوجد معسكر سياسي يجرؤ على الوقوف في وجه الانجراف العنصري والقومي، وعلى القول بقامة منتصبة: «حتى هنا»!

وهذه الآلية ناجمة في قراءتهما عن تحولين حدثا في المؤسسة السياسية في إسرائيل في الأعوام العشرين الأخيرة. من جهة، تراجُع معسكر الوسط - اليسار عن الجدل السياسي - الأمني وتبني رؤية اليمين ولا سيما حيال ما تسمى بـ«عملية السلام». ومن الجهة الثانية، صعود اليمين

الشعبوي النيو ليبرالي الذي يسعى إلى تفكيك المؤسسات الديمقراطية في إسرائيل، ويميّز بين إسرائيليين «حقيقيين» – مؤيدو اليمين وإسرائيليين «غير حقيقيين»– مؤيدو اليسار. ويكمن ادعاؤهما الرئيس في أن نجاح اليمين الشعبوي في إسرائيل مرتبط بشكل وثيق بتخلّي اليسار عن المعركة السياسية – الأمنية.

كما يشير الكاتبان إلى أن التحليل الذي يطرحانه من شأنه أيضاً أن يسلّط الضوء على ظاهرتين أخريين تميّزان السياسة الإسرائيلية في العقد الأخير: الأولى، تكريس النقاش السياسي، بشكل مُطلق تقريباً، لقضايا شخصية (مثلما تنمذج على ذلك، مثلاً، المعركة ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو على خلفية مسلكه الشخصي فقط)، بدلاً من الخوض في مسائل السياسة وطرح الأفكار، أو توفير حلول لمشاكل تقلق الجمهور. والثانية، التركيز السائد على «قدرات الإدارة» لدى السياسيين وليس على أيديولوجيتهم، في السياسة التي يطبقونها أو المصالح السياسية التي يدفعون بها قدماً. وبكلمات أخرى، يُعتبر الوضع القائم (الستاتيكو) كمعطى ومفهوم تلقائياً، والمنافسة السياسية لا تدور حول تغيير الواقع وإنما حول إدارته، على حدّ ما يؤكدان.

وفيما يخص «عملية السلام» الإسرائيلية– الفلسطينية يعتقد الكاتبان أنها في ارتباطها بما يسميانه «تحوّلات اليسار» انتقلت بين ثلاثة نماذج سياسية – أمنية. ويستند كل واحد من هذه النماذج إلى تحليلٍ مختلفٍ للوضع في منطقة الشرق الأوسط، ويعتمد على فرضيات أساسية خاصة به إزاء ما يمكن وما لا يمكن عمله في سبيل تغيير واقع الحياة في البلاد. النموذج الأول هو «السلام الآن» وقد وصل إلى ذروته لدى انتخاب إسحق رابين رئيساً للحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٩٢، وبدأ بالانتهاء لدى اندلاع الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠. والنموذج الثاني هو «السلام لاحقاً» وترسّخ إلى حد كبير في العام ٢٠٠٣، عندما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، أريئيل شارون، عن خطة الانفصال عن قطاع غزة وبعض أجزاء من الضفة الغربية، وانتهى لدى صعود بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم، في العام ٢٠٠٩. أمّا النموذج الثالث فهو «لا سلام أبداً»

وبدأ في العام ٢٠٠٩، وما زال الإطار الفكري المسيطر في السياسة الإسرائيلية حتى يومنا هذا.

كذلك يوضّح الكاتبان أن هذا الاستسلام من جانب اليسار لم يؤد فقط إلى انهياره انتخابياً، وإنما أعاد رسم حدود السياسة الإسرائيلية. والفرضيات الأساسية للنموذج المسيطر، التي تبناها معسكر الوسط- اليسار بشكل تدريجي، كما تجسّد الأمر في خطاب حزب «أزرق أبيض» باعتباره آخر طبعة مما يسمى بـ«أحزاب الوسط» في إسرائيل، هي نفسها التي كانت في أساس الفكر اليميني طوال عشرات السنوات: ١. السلام غير قابل للتحقيق؛ ٢. لا يوجد شريك فلسطيني للسلام؛ ٣. المستوطنات ضرورية لأمن إسرائيل ومن هنا فإن الاحتلال [في أراضي ١٩٦٧] ضروري؛ ٤. إخلاء المستوطنات غير ممكن من الناحية العملية بسبب تزايد عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية؛ ٥. يجب الردّ على العنف بعنفٍ أشدّ منه؛ ٦. طريقة العمل الماثلة أمام إسرائيل في المدى البعيد ليست الحل السياسي وإنما «إدارة الصراع». ووفقاً لرؤيتهما فإن ما طرحه رابين في العام ١٩٩٢ ككابوس ينبغي الامتناع عنه، وهو «العيش على أسنّة الحراب إلى الأبد»، تحوّل في العام ٢٠١٥، بحسب نتنياهو، إلى وعدٍ حين قال: «يسألونني إذا كنا سنعيش على أسنّة الحراب إلى الأبد؟ الجواب نعم».

قد يسأل سائل: هل تهدف هذه الدراسة إلى التشخيص فقط؟ الحقيقة أنها لا تهدف إلى هذه الغاية فقط، بل تتجاوز التشخيص بعد أن تعتمده منطلقاً لطرح بديل يقف وراءه هدف الحثّ على الخوض في الجدل السياسي- الأمني من خلال استلهام ما سبق لهذا اليسار أن عرضه، وكل ذلك يجري في إطار انتصار الكاتبين لتسوية الصراع التي تستند إلى حل الدولتين. ولا بُدّ من تسجيل أن انتصارهما لهذا الحلّ يتم بتسويغ أنه لا يتعارض مع الإيمان بـ«عدالة الصهيونية»، ويخدم غاية إيلاء أهمية للصبغة الديمقراطية واليهودية للدولة.

على صلة بما تتضمنه هذه الدراسة التحليلية يمكن أن نضيف أنه من ناحية عملية لم يعد هناك اليوم في المشهد السياسي الإسرائيلي شيء اسمه يسار. فهذا المشهد يحتوي مُكوّناً يمينياً كبيراً، ومُكوّناً وسطياً يفتقر في جوهره إلى إيديولوجيا أو رؤية معينة، ومُكوّناً هزيلاً يسمي

نفسه يسارا، وهو في جوهره يسار سياسي لا توجد بينه وبين مصطلح يسار أي صلة أو علاقة. وهناك مجموعات صغيرة للغاية ومبعثرة يجوز اعتبارها يساراً، ومنها على سبيل المثال: بقايا من حزب ميرتس، والفوضويون. ومن الناحية الاقتصادية معروف أن الاشتراكية الديمقراطية في إسرائيل جاءت من الأعلى، وفُرضت من جانب اتحاد نقابات العمال العامة (الهستدروت العمالية)، الذي كان بمثابة صاحب العمل الأكبر في الدولة، وفرض هيمنته السياسية عليها أيضاً. وقد تلقى اليسار الاقتصادي الإسرائيلي الضربة القاضية لا من اليمين، وإنما من قادة «اليسار»، أمثال شمعون بيريس وإلى حدّ ما ديفيد بن غوريون. فضلاً عن ذلك هناك من يعتقد أن اليسار الصهيوني الإسرائيلي لم يكن حركة اجتماعية أصيلة، وإنما كان «معسكر سلام». لكن حتى «معسكر السلام» هذا لم يعد قائماً في إسرائيل في الوقت الحالي. والذي قضى على هذا المعسكر لم يكن يغئال عمير (الذي قام باغتيال رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين)، وإنما إيهود باراك (رئيس الحكومة الأسبق والرئيس السابق لحزب العمل)، الذي أعلن (في إثر قمة كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠) أنه «لا يوجد شريك فلسطيني للسلام». وفي العام ١٩٩٢ لاحت، في الظاهر، فرصة لـ«معسكر السلام» تمثلت في شخص رابين الذي نجح في تحقيق فوز حاسم في الانتخابات، التي جرت في ذلك العام. لكن رابين لم يكن رجل يسار في أي سياق، لا في السياق الاقتصادي- الاجتماعي، ولا في السياق السياسي، على الرغم من اتفاق المبادئ الذي صنعه في أوسلو. كذلك هو الحال بالنسبة لإيهود باراك.

ثمة من الباحثين الإسرائيليين والعرب من يعتقد أن إسرائيل بدأت في العام ١٩٤٨ كـ«دولة علمانيّة ذات ميول اشتراكيّة»، لكنهم في الوقت عينه يؤكدون أنه في الوقت الحاليّ أمست خاضعة- كدولة وكمجتمع- لخطاب دينيّ أصوليّ من ناحية، ولسياسة نيو ليبراليّة رأسماليّة متوحّشة من ناحية أُخرى، يقف من ورائها يمين جديد، تصفه هذه الدراسة بأنه شعبوي. ومن الحقّ أن يُشار إلى اجتهاد بعض هؤلاء الباحثين لناحية التشديد على أنّه لا يمكن فهم هذا اليمين الإسرائيلي الجديد من دون مراقبة مسار علاقة الصهيونية بالدين، ومسار علاقتها بالسوق الذي

انتهى إلى حرية سوق غير مضبوطة، ومسار علاقتها بالحريات السياسية الذي انكفأ نحو المربع الإثني. ولئن كان ما حدّد التمايز بين اليمين واليسار سياسياً تركز بالموقف من الفلسطينيين، فإن ما يحدث حالياً هو استطاعة اليمين الجديد أن يكرّس في مواجهة اليسار استحالة فكرة التقسيم، داعياً إلى إدارة الصراع باعتباره غير قابل للحلّ. وفيما يختص بعلاقات الصهيونية مع الدين، فقد انتهى استخدامها الدين كأداة سياسية عبر علمنة الأسطورة الدينية، إلى محاولات الدين تقديم الصهيونية كمرحلة تاريخية تندرج في إطار الإرادة الإلهية لتحقيق اليهودية، وما كان من الممكن ألا يؤول الأمر إلى هكذا نهاية.

كذلك بالوسع أن نتفق مع التقدير الذاهب إلى أن هيمنة هذا اليمين الجديد/ الشعبوي على المؤسّسة السياسيّة ليست عابرة، فضلاً عن أن هيمنة اليمين تمتد على أغلبية سنوات قيام إسرائيل، وبدأت العام ١٩٧٧ مع صعود حزب الليكود إلى سدّة الحكم. وبالتوازي معه يجب التنويه بتقدير آخر مؤداه أن المؤسسة السياسية الإسرائيلية لا تجد لنفسها فكاكاً من تلك الهيمنة اليمينيّة أيضاً من جرّاء تبدُّد البديل الجادّ، الذي يمكن أن يُحسب على يسار الخارطة الحزبية، وفقاً للمعايير الإسرائيلية، بالارتباط مع قضية فلسطين. ولعلّ في الوقائع المُتراكمة من الأعوام الأخيرة، خلال ولايات حكومات نتنياهو المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٩، ما يؤكد هذا التبدّد. ولكن نضيف أن نُذره بدأت تلوح في أواسط تسعينيات القرن العشرين الفائت، وبلغت نقطتين حاسمتين:

الأولى، في قمة كامب ديفيد التي عقدت في الولايات المتحدة العام ٢٠٠٠، وكتب الكثير بشأنها. والثانية، في أجواء انتخابات الكنيست الـ١٦، التي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٣، بين حزب الليكود الذي خاض تلك الانتخابات وكان بزعامة أريئيل شارون (باعتباره ممثّل اليمين)، وحزب العمل الذي خاضها وكان بزعامة عمرام ميتسناع (باعتباره ممثّل «اليسار»). ففي تلك الانتخابات وعد شارون، الذي على ما يبدو فهم الوجهة التي تميل الأكثريّة نحوها، بالخروج من أراض فلسطينيّة محتلّة منذ ١٩٦٧. ودلّت استطلاعات الرأي العامّ، التي أجريتْ عشيّة تلك الانتخابات، على أنّ نسبة المؤيّدين لشارون- نحو ٦٠ بالمئة- تؤمن

في الوقت ذاته بأنّه سيخرج من تلك الأراضي ويفكّك مستوطنات. وبذا ذرّ شارون رماداً يساريّاً في العيون، ودارت دعايته الانتخابيّة حول إنهاء الاحتلال (وإن لم يكن ذلك من خلال هذا التعبير تحديداً) وإخلاء مستوطنات، بينما في برنامج ميتسناع انزاح جانباً الخروجُ من الأراضي المحتلّة، في حين كفّ هو ذاته عن الحديث حول انسحاب فوريّ مكرّراً أنّه ينبغي التفاوض. وبدا أنّ البرنامجين متماثلان، بل إنّ ميتسناع بدأ بالحديث عن إنشاء الجدار الفاصل. وكما أشارت تحليلات إسرائيلية حول تلك الفترة، أصبح ميتسناع رويداً رويداً غير مختلف كثيراً عن شارون، وعلى وجه التحديد بالنسبة إلى الموقف إزاء مستقبل الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة منذ ١٩٦٧. وبلغة البعض، في اللحظة التي يكون فيها الخيار الماثل أمام المتردّدين أو ما يُعرف بالأصوات العائمة في تلك الانتخابات هو بين يمينٍ واضح ونهجٍ مماثل لكن مُتبَّل ببلاغة يساريّة جوفاء، فإنّ ذلك يسعف في إقناع هؤلاء بأنّ طريق اليمين هي الطريق الوحيدة عمليّاً. أمّا إذا كان الخيار «محاربة الفلسطينيّين والسعي لطردهم أو حصارهم»، ففي وسع شارون أن يفعل ذلك أفضل بكثير!

«الذي يعرّف بماذا تهتم السياسة، يسيطر على الدولة»

أ. شاتشنايدر،[1] ١٩٦٠

تمهيد

عرض إسحق رابين حكومته الجديدة في الكنيست، يوم ١٣ تموز ١٩٩٢. واختار أن يستهل الخطاب الاحتفالي بالكلمات التالية: «سيدي رئيس الكنيست، أعضاء الكنيست، توجد فعلا خلافات كبيرة في الرأي بين سلم الأفضليات القومية لحزب الليكود وبين تلك التي نقترحها في الخطوط العريضة... والموضوع الأول مرتبط بالسلام والأمن».[2] وبعد ذلك بـ٢٧ عاما، ألقى بيني غانتس، في بداية العام ٢٠١٩، وهو عسكري سابق أيضا، وهو رئيس قائمة وسط – يسار كبيرة أيضاً، خطابا تردد في وسائل الإعلام وطرح من خلاله أمام مواطني إسرائيل عقيدته الأمنية. وقال غانتس إنه «ليس سرا أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو خصمي السياسي، لكن رجاء لا تخطئوا، فنحن ابنان مخلصان للأمة نفسها. وعندما يواجه أمن إسرائيل تهديدا، لا يوجد فرق بيننا. وفي هذا الموضوع المصيري لا يوجد يمين ويسار، ولا معارضة وائتلاف».[3] وفيما خصص رابين خطابا كاملا لاستعراض منهجي للفروق الجوهرية بينه وبين خصومه السياسيين، بذل غانتس كل ما في وسعه من أجل إقناع مستمعيه بأنه من حيث رؤيته السياسية – الأمنية لا يوجد فرق بينه وبين اليمين. وفيما تحدث رابين عن رؤيته الاستراتيجية بسلطة غير اعتذارية لقائد متمرس، حرص غانتس على التشديد على أنه بالرغم من منافسته ضد نتنياهو، لكنه هو أيضا «ابن مخلص»، ومن صلب شعب إسرائيل، كأن ثمة تناقضا ما بين الأمرين.

ويعبر الاختلاف الدراماتيكي بين الخطابين عن تحولين حدثا في المؤسسة السياسية في

إسرائيل في العشرين عاما الأخيرة. من جهة، تراجُع معسكر الوسط – اليسار عن النقاش السياسي – الأمني وتبني رؤية اليمين. ومن الجهة الثانية، صعود اليمين الشعبوي النيو ليبرالي الذي يسعى إلى تفكيك المؤسسات الديمقراطية في إسرائيل ويميز بين إسرائيليين «حقيقيين» – مؤيدو اليمين – وإسرائيليين «غير حقيقيين»، مؤيدو اليسار. وخطاب غانتس هو نتاج هذين التحولين. وبسبب الاستسلام أمام الرؤية اليمينية، يبذل مرشح لرئاسة الحكومة – الذي يؤيد معظم ناخبيه حلّ الدولتين – جهدا بالغا من أجل طمس الاختلافات الأيديولوجية بينه وبين خصمه السياسي. وبسبب حملة نزع الشرعية التي يخوضها اليمين الشعبوي ضد خصومه السياسيين، يرى المرشح لرئاسة الحكومة – الذي تولى منصب رئيس هيئة الأركان العامة الـ٢٠ للجيش الإسرائيلي – أنه من الصواب أن يذكّر جمهوره بأنه بالرغم من أنه ليس يمينيا، إلا أنه جزء من شعب إسرائيل أيضا.

ندعي في هذه الورقة أن حقيقة حدوث هذين التحولين بالتوازي ليس عفويا. فعندما يتنازل معسكر سياسي كامل عن التعامل مع القضية الجوهرية التي تحدد أي مؤسسة سياسية – الأمن، في الحالة الإسرائيلية – تختفي المنافسة السياسية وتصبح المؤسسة متجانسة من الناحية الأيديولوجية: يوافق الجانب الأول على الافتراضات الجوهرية للجانب الثاني. وعندما تتميز مؤسسة سياسية بغياب منافسة لفترة طويلة، يُفتح أمام اليمين الشعبوي حيز عمل مريح ويسمح له بإملاء قواعد اللعبة والافتراضات الجوهرية للنقاش السياسي كله. وبكلمات أخرى، ندعي أن تخلي اليسار عن المعركة السياسية – الأمنية مرتبط بشكل وثيق بنجاح اليمين الشعبوي في إسرائيل.

ونوضح هذا الادعاء من خلال معاينة عمليتي توحيد من ناحية أيديولوجية؛ الأولى حدثت في أوساط أحزاب وسط – يسار في أوروبا والولايات المتحدة في سنوات التسعين بشأن أيديولوجيا اقتصادية؛ والثانية حدثت في أوساط أحزاب وسط – يسار في إسرائيل بدءا من سنوات الألفين المبكرة بشأن أيديولوجية سياسية – أمنية. وتدل المقارنة بين الحالتين على المخاطر النابعة من تجاهل المنافسة السياسية في نظام ديمقراطي ليبرالي، وتبين كيف تؤدي إلى نشوء تربة خصبة لازدهار اليمين الشعبوي.

أيديولوجية أحادية في أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل

يحدث التوحيد الأيديولوجي عندما تكون المسافة بين مواقف اللاعبين السياسيين قصيرة جدا. وبإمكان اتجاه كهذا أن يؤدي مع مرور الوقت إلى نشوء مؤسسة سياسية أحادية الأيديولوجيا، بمعنى منظومة انتخابية يتشابه جدا جميع اللاعبين المركزيين فيها مع بعضهم من ناحية: (أ) تحليلهم للواقع؛ (ب) طروحات سياسية نابعة من هذا التحليل؛ (ج) القيم والمواقف الأخلاقية التي يستخدمونها لتبرير هذه السياسة. وفي نهاية المطاف، يتم إبعاد المواضيع التي لا توجد منافسة سياسية حيالها عن الحقل السياسي مع مرور الوقت. ومن دون صدام متكرر بين أفكار متناقضة في مركز الحلبة السياسية، تفقد المشاكل الجماعية تدريجيا طبيعتها القطرية وتتحول إلى حقائق منتهية لا خلاف حولها، بمثابة كوارث طبيعية ليس بمقدور البشر منعها.

التوحيد الأيديولوجي لليسار الأوروبي والأميركي

بدأ طمس الاختلافات بين اليمين واليسار في أوروبا والولايات المتحدة في التسعينيات المبكرة في أعقاب الثورة النيوليبرالية التي مارستها مارغريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة والانهيار الدراماتيكي للكتلة السوفييتية. وبسبب تزعم سياسيين يمينيين بارزين إلى هذا الحد للمعركة العالمية ضد تدخل الحكومات في الاقتصاد، يسهل نسيان أن جزءا كبيرا من الإصلاحات النيو ليبرالية بعيدة المدى للغاية نفذها الوسط – اليسار في تلك السنوات. وتبنت أحزاب الاشتراكية – الديمقراطية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، بشكل فعلي، أسس الأفكار الاقتصادية لخصومها السياسيين ووضعت لنفسها غايات سياسية «كانت مناقضة بالمطلق لسلم الأولويات التقليدي لليسار».[٤] وحظي هذا التوجه بتسمية «الطريق الثالثة» وتماهى معه قادة شبان وكاريزماتيون مثل بيل كلينتون، توني بلير وغرهارد شردر، الذين سعوا إلى إعادة استحداث الأحزاب التي ترأسوها. ويلمح اسم هذا التيار السياسي إلى اكتشاف صيغة رائعة تمزج ما بين حداثة ونجاعة الرأسمالية والحساسية الاجتماعية للاشتراكية. إلا أن

السياسة التي طبّقتها أحزاب «الطريق الثالثة» فعليا كانت بمثابة انعطافة حادة ومنشورة جيدا نحو اليمين – وليس توجيها ناعما للبوصلة الأيديولوجية نحو الوسطية.[٥] وفعلا، عندما سُئلت تاتشر، في العام ٢٠٠٢، عن الإنجاز الأكبر في حياتها السياسية، أجابت «توني بلير ونيو ليبور» وأوضحت: «أرغمنا خصومنا السياسيين على تغيير رأيهم»[٦] وفي الفترة نفسها حدث تحوّل مشابه في دول الكتلة السوفييتية السابقة أيضا. وسار اليسار المناهض للشيوعية، الذي قاد الانتقال إلى الديمقراطية في كثير من هذه الدول، في أعقاب نظرائه الغربيين وغرس إصلاحات اقتصادية جريئة استندت إلى افتراضات جوهرية نيو ليبرالية. لكن خلافا لغربي القارة، فإن هذا لم يكن في وسط أوروبا وشرقها استسلاما متحفظا لأفكار منافسة، وإنما تبن متحمس للأيديولوجيا الأبعد عن الشيوعية الذي بالإمكان تخيله.[٧]

وكانت لهذه الثورة نتيجتان سياسيتان أساسيتان: الأولى، تخلي الأحزاب الاشتراكية – الديمقراطية من «الطريق الثالثة» بالكامل تقريبا عن مواضيع مثل حقوق العاملين وعدم المساواة الاقتصادية، التي كانت بُلغة اليسار طوال القرن العشرين. والثانية، فقدت مجموعات كبيرة بين السكان، وفي مقدمها طبقة العمال، تمثيلها الأبرز في المؤسسة السياسية.[٨] وتحول التيار السياسي الرئيس في أوروبا والولايات المتحدة إلى أحادي الأيديولوجيا، فيما أن اللاعبين المركزيين في كلا جانبي الحلبة السياسية يطرحان على جمهور الناخبين الحلول ذاتها للمشاكل نفسها. وليس فقط أن السياسيين أبعدوا أنفسهم عن بدائل سياسية لم تتلاءم مع جوهر الفكر النيوليبرالي، وإنما تجاهلوا أيضا المصالح، الرغبات والمشاكل اليومية، لدى فئات واسعة من السكان. وتبدل الصدام الذي استمر سنوات طويلة بين اليمين واليسار بإجماع أيديولوجي. ووصف عالم الاجتماع الألماني، وولفغانغ شتريك، ذلك بأن «النيو ليبرالية باتت الشكل الوحيد للفكر في كتلة الوسط – اليسار وكذلك في كتلة الوسط – يمين. والخلافات السياسية القديمة اعتبرت فجأة أنها نقاش عفا عليه الزمن».[٩]

منذ الآن أصبحت هناك طريقة واحدة ووحيدة للتعامل مع مشاكل اجتماعية – اقتصادية. وساهم أنصار «الطريق الثالثة»، الذي تعاونوا مع جهود اليمين في إبعاد النقاش الاقتصادي إلى خارج حدود السياسة بشكل كبير، في التوجس العام المتزايد حيال أي نوع من الخطوات الحكومية. فقد عززوا الصورة السائدة للاقتصاد كآلة: لم تعد هذه حلبة نشطة للمواجهة والتسوية بين طبقات اجتماعية، وإنما منظومة أوتوماتيكية محاطة بالغموض، تتجاوز قدرة البشر، ولا ينبغي التدخل في أدائها. لكن فيما كان لا يزال بإمكان اليمين الاقتصادي دفع فكره قدما على أساس أيديولوجي فخور ومعلن، اضطر اليسار إلى تصوير عملية التحول التي مرّ بها على أنها اضطرار فُرض عليه من الخارج. وهذا هو سبب اختيار الأحزاب الاشتراكية – الديمقراطية التعامل مع العولمة ليس كتطور من صنع الإنسان – شبكة متشعبة من الترتيبات القانونية، شركات وهيئات دولية – وإنما كقوة عليا، وحقيقة لا مفر سوى السماح لإملاءاتها في تحديد سياسة اقتصادية بدلا من جمهور المواطنين.[١٠] والنظام الضريبي، قواعد التحكم النظامي أو الضبط، قوانين العمل، السياسة المالية وحتى حجم ميزانية الدولة – كل هذه الأمور فُرضت منذ الآن، بالتلميح أو بوضوح، بواسطة «قوى السوق». وهكذا، مع مرور السنين، ضعف صندوق الأدوات والمفردات التي كانت في خدمة منتخبي الجمهور من أجل التعامل مع المشاكل اليومية التي استمرت في إثارة قلق جمهور المواطنين. وأصبح السياسيون من اليمين واليسار متشابهين جدا حتى أصبح صعبا التمييز بينهم، ومجالات سياسية كثيرة كانت ماثلة في الماضي في قلب النقاش السياسي – من السكن والرفاه وحتى ميزان الدين – الناتج وغاية التضخم المالي – خضعت إلى نزع السياسة أو التسييس. فالاختيار، رغم كل شيء، هو روح السياسة.

التوحيد الأيديولوجي لليسار الإسرائيلي: من «السلام الآن» إلى «لا سلام أبدا»

جرى تحول مشابه في إسرائيل أيضا، إلا أن التوحيد الأيديولوجي هنا كان مزدوجا: جرى في سنوات الثمانين توحيد حيال الفكر الاقتصادي في كلا المعسكرين الخصمين (وهذه عملية لن

نتوسع فيها في هذه الوثيقة)،[11] وفي بداية سنوات الألفين – توحيد لفكرهم السياسي – الأمني، الذي هو في صلب السياسة الإسرائيلية. وثمة أهمية للتذكير بأنه خلافا للوضع في خارج البلاد، فإن مصطلحي «يمين» و«يسار» في إسرائيل مُعرفان قبل أي شيء آخر استنادا إلى فكر سياسي – أمني وليس اجتماعيا – اقتصاديا.[12] بالإضافة إلى ذلك، فإن القضية السياسية – الأمنية هي المحور الذي عليه تبلورت على مر السنين جملة من الهويات السياسية في إسرائيل، وبضمنها تلك التي لا علاقة مباشرة لها بالمجال الأمني.[13] وبشكل مشابه للتحولات وراء البحار، كان التحول في إسرائيل أيضا غير متماثل: ليس تكتل اليمين واليسار في مركز الخريطة السياسية وإنما نزوح دائم لليسار نحو اليمين، فيما هو يأخذ معه «نقاط الوسط» للتسلسل الأيديولوجي.[14]

وشمل تحول اليسار الانتقال بين ثلاثة نماذج سياسية – أمنية. وكل واحد من النماذج يستند إلى تحليل مختلف للوضع في الشرق الأوسط ويعتمد على فرضيات أساسية خاصة به إزاء ما يمكن وما لا يمكن عمله من أجل تغيير واقع الحياة في البلاد. والنموذج الأول – «السلام الآن» – وصل ذروته لدى انتخاب إسحق رابين رئيسا للحكومة، في العام ١٩٩٢، وانتهى لدى اندلاع الانتفاضة الثانية، في العام ٢٠٠٠. والنموذج الثاني – «السلام لاحقا» – بدأ في العام ٢٠٠٣، عندما أعلن رئيس الحكومة، أريئيل شارون، عن خطة الانفصال، وانتهى لدى صعود بنيامين نتنياهو إلى الحكم، في العام ٢٠٠٩. والنموذج الثالث – «لا سلام أبدا» – بدأ في العام ٢٠٠٩، وهو الإطار الفكري المسيطر في السياسة الإسرائيلية حتى اليوم.

النموذج الأول: «السلام الآن» (١٩٩٢ – ٢٠٠٠)

اعتُبرت جميع اتفاقيات السلام بين إسرائيل وجاراتها – مصر (١٩٧٩)، منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٩٣ – ١٩٩٥)، الأردن (١٩٩٤) – من جانب القادة الإسرائيليين الذين وقعوا عليها، أنها قبل أي شيء آخر وسائل لضمان الأمن القومي للدولة، لا تلبية لواجب أخلاقي. وهذا المفهوم الذي يعرض تسويات سياسية كأنها كنوز أمنية، بعيد سنوات ضوئية عن الصورة

السائدة عنها اليوم بصفتها أمنية أقلية من التُقاة ومعزولة عن الواقع. تستند هذه العقيدة إلى ثلاثة مبادئ أساسية: ١. الاتفاقيات السياسية هي الطريقة الأنجع من أجل تقليل التهديد الأمني على إسرائيل في المدى البعيد؛ ٢. من أجل أن تستخلص إسرائيل من التسويات السياسية القدر الأكبر من النجاعة الأمنية، ينبغي أن تتطلع إلى توقيع اتفاقيات سلام مع كل واحدة من جاراتها؛ ٣. لا توجد للمستوطنات المعزولة أي فائدة لأمن إسرائيل – وعمليا، تشكل خطرا على مستقبل الدولة.

ويتماهى هذا الموقف الأمني بأبرز صورة مع إسحق رابين.[١٥] وضع رابين كرئيس حكومة في السبعينيات الأسس لاتفاق السلام مع مصر. وخلال ولايته الثانية كرئيس حكومة، في التسعينيات، وقع رابين على اتفاق السلام مع الأردن وعلى اتفاقيات أوسلو ووضع لنفسه غاية استراتيجية: توقيع اتفاقيات سياسية مع كل من سورية ولبنان بهدف التوصل إلى حل إقليمي للصراع اليهودي – العربي.[١٦] وألقى رابين في الكنيست الخطاب المذكور في بداية هذا المقال، في العام ١٩٩٢، وكان عنوانه «السلام والأمن – أو الحرب». واستعرض رابين في هذا الخطاب تصورا عاما لحكومته الجديدة، وبضمن ذلك ما يتعلق بالمسألة الأمنية – السياسية. وحرص رئيس الحكومة الجديد في بداية أقواله على أن يرسم بأوضح صورة الخطوط الخلافية الأيديولوجية التي تفصل بينه وبين خصومه السياسيين:

«توجد اختلافات في الرأي ملموسة بين الأفضليات القومية لليكود وبين تلك التي نطرحها في الخطوط العريضة... والموضوع الأول مرتبط بالسلام والأمن. وأنا مؤمن بأنه عندما قرر الشعب اليهودي إقامة دولته هنا في أرض إسرائيل، فإنه قرر أيضا من سيكونون جيراننا. وعندما قررنا أنه هنا وفقط هنا في أرض إسرائيل بالإمكان قيام دولة اليهود، قررنا أن أكثر من مئة مليون من أبناء الدول العربية – البلدان العربية، الفلسطينيين – هم الذين سيكونون جيراننا. وثمة إمكانيتان فقط لا غير في الواقع الذي نشأ: إما بذل جهد جدي من أجل صنع السلام، السلام والأمن – وكررت في مناسبات كثيرة أن السلام الذي لا يوفر الأمن لا أهمية له – أو الإمكانية الثانية، أن تنذر نفسك للحروب».[١٧]

لم تبدأ الفجوات بين رابين وخصومه من اليمين في العام ١٩٩٢. فقد وجه رئيس هيئة الأركان العامة السابق على مر السنين انتقادات شديدة إلى مشروع المستوطنات، الذي وصفه في مذكراته بأنه «سرطان في جسد الديمقراطية الإسرائيلية»،[١٨] وحتى أنه استخدم رصيده العسكري الفخم من أجل تفنيد ادعاءات اليمين بشأن إسهام المستوطنات في أمن إسرائيل – مثلا، عندما أكد أنه لم يكن هناك «أي تبصر أمني» بإقامة الكثير منها.[١٩] وانتخب بعد أربع سنوات على مقتل رابين، في العام ١٩٩٩، لرئاسة الحكومة، إيهود باراك، الجندي الحاصل على أكبر عدد من الأوسمة وتلميذ رابين. وكمن يحمل سيرة ذاتية أمنية لا مثيل لها ورؤية راعيه السياسي، كان من الطبيعي وحسب أن يواصل باراك طريق رابين. ومن شدة السخرية، كان الزعيم الإسرائيلي الذي أسهم أكثر من الجميع في تحطم النموذج السياسي – الأمني اليساري.

النموذج الثاني: «السلام لاحقاً» (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)

يجري استبدال النماذج غالبا خلال الأزمات – عندما تفقد نظرية موجودة بشأن العالم قدرتها على تفسير، توقع أو تغيير الواقع، تخرج في إثر ذلك عن الاستخدام. وفي الحالة الأوروبية والأميركية، فقدت النظرية الكينزية مفعولها في السبعينيات، عندما كان يخيل أنه ليس بمقدورها مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية – وخلال سنوات معدودة حلّت النيو ليبرالية مكانها.[٢٠] في الحالة الإسرائيلية، كان الحد الفاصل مؤتمر كامب ديفيد العام ٢٠٠٠ – القمة التي عقدها الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة بين إسرائيل والفلسطينيين.

بعد فشل القمة مباشرة تبلور إجماع واسع وشامل في إسرائيل وبموجبه «لا يوجد شريك» لإسرائيل في الجانب الفلسطيني. وعلى الرغم من أن هذا الادعاء بدأ كتهمة شخصية تجاه رئيس السلطة الفلسطينية في حينه، ياسر عرفات، إلا أنها تحولت إلى مفعول عام: لقد أوضح باراك وحاشيته مرة تلو الأخرى أنه ليس بالإمكان الوثوق بالقيادة الفلسطينية كلها، لأنها غير ناضجة لتسوية تاريخية.[٢١] وبعد ثلاثة أشهر من فشل القمة اندلعت الانتفاضة الثانية – خمس

سنوات من سفك الدماء التي تم تأطيرها من جانب المؤسسة السياسية بصورة عززت بشكل أكبر نظرية اليأس التي وضعها باراك.[٢٢] هكذا تفجر تفاؤل عهد أوسلو إلى شظايا – ومعه سبب وجود اليسار الإسرائيلي.[٢٣]

وُلد بعد ذلك بسنتين النموذج السياسي – الأمني الذي نطلق عليه تسمية «السلام لاحقا». وعلى غرار سلفه، فإن هذا النموذج أيضا استند إلى القلق من الخطر الكامن في استمرار الاحتلال العسكري في المناطق. ووفقا لأصحاب هذا التوجه، فإن مصلحة إسرائيل الاستراتيجية العليا هي إعادة الانتشار – عسكريا ومدنيا – خلف الخط الأخضر، بشكل يضمن أغلبية يهودية في الدولة. وحسب التوجه الجديد، وخلافا لنموذج «السلام الآن»، فإن انعطافا تاريخيا كهذا يمكن أن يتحقق في الظروف الحالية فقط بواسطة خطوة أحادية الجانب بمبادرة إسرائيل.[٢٤] وينبغي تأجيل التوقيع على اتفاق، عندما يظهر أخيرا الشريك الفلسطيني المنشود.

ومن بين جميع الشخصيات السياسية الإسرائيلية كان أريئيل شارون بالذات – من أركان مشروع المستوطنات – هو الذي أصبح المندوب السياسي الأبرز للنموذج الجديد. وأمر شارون، في العام ٢٠٠٢، ببناء الجدار الفاصل وغايته «منع المخربين من الوصول إلى التجمعات السكانية» في إسرائيل.[٢٥] وعلى الرغم من عدم إقامة الجدار عند الخط الأخضر بالضبط، فإن مساره كان قريبا كفاية من حدود العام ١٩٦٧ من أجل التلميح إلى أن خط الحدود المستقبلي بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية سينتقل إلى هناك. واستاء المستوطنون لأن مستوطنات كثيرة في الضفة الغربية بقيت في الجانب الشرقي من هذه العقبة، أي في الأراضي الفلسطينية. وفي العام التالي ألقى شارون قنبلة أكبر عندما أعلن عن انسحاب عسكري ومدني من قطاع غزة – «خطة الانفصال» – التي طُبقت في العام ٢٠٠٥.

وعلى الرغم من أن معسكر اليسار كان في المعارضة في تلك الفترة، إلا أن ناشطيه عقبوا بحماس على التحول الإدراكي المفاجئ لدى «أبو المستوطنات». ومن جانبه، حصّن شارون الإجماع الجديد بواسطة تأسيس حزب وسطي جديد باسم «كديما»، الذي تألف من منشقين

عن الليكود الذين ساروا خلفه ومن مجموعة أعضاء كنيست انسحبوا من حزب العمل. وبعد سنوات عدة، عندما خلف إيهود أولمرت شارون، ونافس على رئاسة الحكومة، تعهد بتوسيع خطة الانفصال إلى الضفة الغربية أيضا، في إطار ما وصفه بـ«خطة الانطواء».[٢٦] ولم يكن مفاجئا أن أولمرت – رجل اليمين السابق – حاز على دعم ناخبي يسار قدامى كُثر، الذين بقوا من دون بيت سياسي يؤيد القيام بمبادرة سياسية.[٢٧]

النموذج الثالث: «لا سلام أبداً» (٢٠٠٩ -)

مُني اليمين الديني بفشل ذريع في منع خطة الانفصال، على الرغم من جهوده الكبيرة. ونتيجة للصدمة، ومن خلال عزمه على منع إخلاء آخر لمستوطنات في المستقبل، كثفت قيادة مجلس المستوطنات [في الضفة الغربية] جهودها من أجل تغيير صورة المجتمع الإسرائيلي.[٢٨] وكان القضاء على مصداقية اليسار الأمنية إحدى الغايات الأساسية التي وضعتها لنفسها. وهكذا، على سبيل المثال، بالغ المستوطنون طوال سنين في وصف التبعات السلبية للانسحاب من غزة، وتجاهلوا التبعات الإيجابية[٢٩] واتهموا معسكر اليسار بنتائج الانفصال – على الرغم من أن حكومة يمين هي التي بادرت وخططت ونفذت الحملة كلها. وخلال وقت قصير تحولت غزة إلى المثال النموذجي في النقاش العام لفشل مفهوم اليسار السياسي – الأمني: حذر المتحدثون باسم اليمين مرارا وتكرارا من أن أي قطعة أرض تعطى للفلسطينيين ستستخدم لإطلاق نيران على إسرائيل. ووجد اليسار نفسه في وضع حرج عندما اضطر إلى الدفاع علنا عن تأييده لخطوة أحادية الجانب ولكنه لم يخرجها إلى حيز التنفيذ. وخلال العقد الذي تلا الانفصال، أدى الجهد العنيد لليمين وجولات العنف المتكررة بين إسرائيل والفلسطينيين إلى نتائج مهمة. أولا، تبددت بالكامل العلاقة التاريخية بين حزب العمل والقضايا الأمنية. ثانيا، تحولت ادعاءات لا أساس لها في الواقع بشأن الضرورة الأمنية للمستوطنات إلى بديهيات راسخة في النقاش العام.[٣٠] ثالثا، بدأ اعتبار أي تشكيك في فاعلية استخدام القوة العسكرية بأنه غير وطني.

وردّ اليسار على هذه التطورات بأربع طرق مختلفة، حوّلت المؤسسة السياسية في إسرائيل إلى أحادية أيديولوجية في مواضيع الأمن: ١. توجيه الجهود نحو الخارج؛ ٢. الدفع بحل الدولة الواحدة قدما؛ ٣. التركيز على الجانب الأخلاقي – القانوني للصراع؛ ٤. الانسحاب من النقاش الأمني من خلال تبني مواقف اليمين. وطرق العمل الثلاث الأولى تبنتها بالأساس منظمات المجتمع المدني، ناشطون ومثقفون. أولا، نقل الكثيرون منهم مركز نشاطهم من الحلبة المحلية إلى الدولية. وهكذا، على سبيل المثال، اتخذ عدد من منظمات حقوق الإنسان البارزة في البلاد قرارا استراتيجيا بتركيز جهود وموارد ليس في إقناع مواطني إسرائيل بعدالة طريقها، وإنما بالعمل في مقابل جهات دولية كي تمارس ضغطا على إسرائيل. واعتبرت أن الطريق الوحيدة لإنهاء الاحتلال هو بفرض حل من الخارج.[٣١] وكما هو متوقع، أسفر هذا الاتجاه عن نتائج ضئيلة واستفاد منه اليمين بأن سهل عليه اتهام اليسار كله بالانعزال والاغتراب عن دولة إسرائيل ومواطنيها. وفي موازاة ذلك، بدأ مثقفون يتماهون مع اليسار التعبير علنا عن تأييد إقامة دولة واحدة بين النهر والبحر، وفيما هم يرددون في أكثر من مناسبة ادعاءات من صنع مجلس المستوطنات، مثل أن مشروع المستوطنات «انتقل إلى نقطة اللا عودة».[٣٢] وثمة أهمية للإشارة إلى أن حل الدولة الواحدة لم ينجح أبدا في حشد تأييد من خارج أوساط أكاديمية ولم يضع تحديا سياسيا للنموذج السياسي – الأمني اليميني – وبين أسباب ذلك كون مؤيديه لا يلعبون أبدا في الملعب الأمني: التسويغات التي يستخدمونها، في المقام الأول، هوياتية وأخلاقية.[٣٣] وخلال ذلك، وجد لاعبون سياسيون على يسار حزب العمل – مثل ميرتس – حلا خاصا بهم: امتناع مطلق تقريبا عن التعاطي مع مواضيع أمنية والتعامل مع الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني كمسألة أخلاقية – قانونية فقط، موضوعها انتهاك منهجي لحقوق الإنسان. وترسخ الاعتقاد في أوساط الجيل الشاب من ناشطي اليسار بأن الأمن القومي هو موضوع ينتمي، بحكم طبيعته، إلى اليمين.

وطُبّق رد الفعل الرابع – الانسحاب من النقاش الأمني وتبني مواقف اليمين –من جانب الأغلبية الساحقة من معسكر الوسط – اليسار، وجرى التعبير عنه بواسطة تغييرات حدثت في

حزب العمل في العقد الأخير ولاحقا في أحزاب الوسط الجديدة. في نهاية العام ٢٠١١، بعد وقت قصير من الاحتجاجات الاجتماعية، انتخبت شيلي يحيموفيتش لرئاسة حزب العمل. وقررت يحيموفيتش، وهي من الممثلات البارزات لليسار الاقتصادي في إسرائيل، عزل الحزب عن المفهوم السياسي – الأمني الذي تماهى معه طوال سنين واستبداله بتعامل حصري مع مواضيع اجتماعية – اقتصادية. وشملت هذه الخطوة إعادة كتابة التاريخ الحزبي. وهكذا، على سبيل المثال، أعلنت يحيموفيتش في مقابلة للقناة ٧ أن «وصف حزب العمل كحزب يساري هو ظلم تاريخي»، وكانت تقصد اليسار في السياق السياسي – الأمني.[٣٤] كما أن الرئيسة الجديدة للحزب بدأت تسعى إلى جذب ناخبي يمين أيديولوجيين بصورة مباشرة، واتهمت قسما من اليسار بالكراهية العمياء للمستوطنين.[٣٥] وبعد فشل ذريع في الانتخابات العامة، تعهد خلفها في المنصب، إسحق (بوجي) هيرتسوغ، بإعادة الحزب إلى جذوره الأيديولوجية. لكن، فعليا، عدا التعهد الضبابي بشأن الالتزام بـ«حل إقليمي» للصراع، تغير القليل جدا. وعمليا، أقر هيرتسوغ في تصريحاته العامة مرة تلو الأخرى بنظرية «عدم وجود شريك». وهكذا، مثلا، عندما قال: «إننا لا نعلم إذا كان هناك أحد سيجلس معنا أصلا [في مفاوضات]».[٣٦] وفي مناسبة أخرى حذر ناشطي الحزب: «علينا التوقف عن منح شعور بأننا محبون للعرب».[٣٧] وجلب آفي غباي، خلف هيرتسوغ في منصب رئيس العمل، عملية التوحيد الأيديولوجي إلى ذروات جديدة، عندما أعلن أنه لن يخلي مستوطنات في إطار اتفاق سلام ووصفها بأنها «الوجه الجميل للصهيونية».[٣٨] والتجسيد الأبرز للأحادية الأيديولوجية للحزب عبر عنه غباي عندما أعلن: «لا توجد معارضة وائتلاف في إسرائيل حيال موضوعي الأمن والقدس».[٣٩]

كان لـ«أزرق أبيض»، وهي قائمة وسط – يسار جديدة تأسست في بداية العام ٢٠١٩، كافة الموارد السياسية المطلوبة كي تشكل نقطة تحول في عملية تنازل الوسط – اليسار عن النقاش الأمني: قبل تشكيلها، لم يترأس أبدا قائمة واحدة ثلاثة رؤساء سابقين لهيئة الأركان العامة، الذين كان بإمكانهم استغلال ماضيهم العسكري الغني وشرعيتهم الجماهيرية في مواضيع أمنية

من أجل إعادة ترسيخ العلاقة بين معسكرهم السياسي وأمن الدولة. وبالفعل، كانت لمكانة غانتس – غابي أشكنازي – موشيه يعلون المهنية المرموقة المشتركة أهمية هائلة: بعد الإعلان عن تشكيلها، تحولت «أزرق أبيض» إلى حزب حاكم بديل. وتم دفع حزب العمل وميرتس، اللذين ركزا على مواضيع اجتماعية ومدنية في تلك الفترة، إلى هامش السياسة الإسرائيلية.

من جانبه، سارع بنيامين نتنياهو إلى إدراك حجم التهديد الماثل على مستقبله السياسي من جانب ثلاثة ضباط كبار سابقين، وركز حملته الانتخابية على تقويض شرعيتهم الأمنية، وخاصة شرعية بيني غانتس، مرشح «أزرق أبيض» لرئاسة الحكومة. وهكذا، على مدار الجولات الانتخابية الثلاث في العامين ٢٠١٩ – ٢٠٢٠، لم يكلف نتنياهو وحزبه نفسيهما عناء نشر برنامج سياسي أو أن يستعرضا أمام ناخبيهما خطة واضحة في أي موضوع مطروح على الأجندة العامة. وركزت حملتهما على رسالة واحدة ووحيدة: نتنياهو سيحافظ على مواطني إسرائيل، وغانتس ربما يستبيح أمنهم. وعدا الشعار الريادي لحملة الانتخابات – «نتنياهو – يمين. قوي. غانتس – يسار. ضعيف.» – هاجم ناشطو الليكود أداء غانتس خلال عملية «الجرف الصامد» العسكرية [في قطاع غزة، العام ٢٠١٤]، وقوضوا سلطته الأمنية في إثر اختراق هاتفه النقال من جانب جهات إيرانية، وادعوا بأنه قابل للابتزاز وقد يضع إسرائيل في خطر. والأهم أن نتنياهو وأنصاره سعوا إلى خلق تشابه بين غانتس و«القائمة المشتركة». والمنطق الذي في أساس هذه الاستراتيجية واضح: الذي يصوت لغانتس يصوت عمليا لممثلي الجمهور العربي، الذين وفقا لهذه السردية هم مؤيدو الإرهاب ويشكلون خطرا على أمن إسرائيل.

وامتنع قادة «أزرق أبيض»، خلافا لنتنياهو، عن استغلال الفرصة التي سنحت لهم. فعندما اتهمهم نتنياهو بأنهم «يسار ضعيف»، ردوا عليه بأنه «لا يوجد يمين ويسار بعد الآن» – وأوضحوا لجمهورهم أنهم حزب وسط – يمين أصلا. وبذلك أقروا بالادعاء المبطن الذي بموجبه اليسار غير شرعي. من جهة أصر ناشطو «أزرق أبيض» مرارا وتكرارا على أنه ولى زمن التقسيم إلى يمين ويسار، ومن الجهة الأخرى صوروا أنفسهم أمام الجمهور بأنهم، من الناحية الأيديولوجية،

نسخة مؤدبة ونظيفة اليد لـ«الليكود». وهكذا، في الوقت الذي خاض فيه نتنياهو حملة شرسة تركزت على الأمن، اختارت قائمة برئاسة ثلاثة رؤساء سابقين لهيئة الأركان العامة التركيز على مواضيع فوق سياسية مثل طهارة القيم والإدارة السليمة، واستندت إلى رسائل ضبابية مثل «إسرائيل قبل أي شيء». كما ضُمّ إلى القائمة يوعاز هندل وتسفي هاوزر، وهما ناشطا يمين بارزان، اللذان كانا في العقد الأخير في مقدمة حملة نزع الشرعية عن اليسار. وعلى الرغم من أن إسهامهما الانتخابي معدوم، عُين الاثنان في مناصب رفيعة في مقر القائمة الانتخابي وبعد ذلك في الائتلاف.

وتعهد ناشطو «أزرق أبيض» في حملة مخصصة لجمهور المستوطنين بأنه «لن تكون هناك خطة انفصال ثانية»، وشددوا على مساهمة المستوطنات في الأمن. وقال موشيه (بوغي) يعلون خلال زيارة مستوطنة ليشم في «السامرة»: «إنني سعيد برؤية التوسع والنمو في البلدة. وعندما ننظر غربا ونرى أضواء منطقة تل أبيب، بالإمكان إدراك الأهمية الأمنية – الاستراتيجية للبلدة هنا خاصة والاستيطان في يهودا والسامرة عامة، عدا تطبيق حقنا في الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل».[٤٠] وخلال الحملة، تحول ضم غور الأردن إلى وعد انتخابي رسمي من جانب «أزرق أبيض» – وثمة أهمية للتذكير بأنها قائمة قسم كبير من مؤيديها هم من ناخبي الوسط – اليسار.[٤١] وأعلن غانتس أن «غور الأردن هو السور الواقي الشرقي لإسرائيل في أي سيناريو مستقبلي سيحدث». وكان الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر ميونيخ للأمن بعد فترة قصيرة من تأسيس «أزرق أبيض» أبرز تعبير عن استسلام غانتس وأنصاره أمام نموذج «لا سلام أبدا». وقال غانتس حول رؤيته ورؤية نتنياهو الأمنية إنه «عندما يكون أمن إسرائيل مهددا، لا فرق بيننا. ولا يوجد يمين ولا يسار حيال هذا الموضوع المصيري، ولا ائتلاف ولا معارضة، عندما يصل هذا إلى الدفاع عن أمن إسرائيل». وفي موازاة ذلك، حاول حزب العمل مرة أخرى خوض الانتخابات كحزب اجتماعي من دون تطلعات سلطوية، وفي جولة الانتخابات الثانية للعام ٢٠١٩ اتحد مع حزب «غيشر» اليميني برئاسة أورلي ليفي – أبكَسيس.

بصورة عامة، تجدر الإشارة، إلى أنه على مرّ السنين استمر سياسيون من معسكر الوسط – اليسار في التصريح بين حين وآخر بشأن تطلعهم إلى تسوية إقليمية مع الفلسطينيين.[٤٢] إلا أن هذه التصريحات الضبابية والنادرة لم تكن أكثر من تصريحات احتفالية، وكونها كذلك، لم تؤد إلى مواجهات تذكر مع المعسكر الخصم. وفعليا، امتنع «معسكر السلام» بشكل تسلسلي خلال العقد الأخير عن توجيه انتقادات أمنية لليمين ودعم خصومه السياسيين في كل واحد من مفترقات الحسم المهمة التي صادفوها. وحتى أنه أحيانا وجه انتقادات التفت على سياسة الحكومة من اليمين. ولأول مرة في تاريخ الدولة لم يقم أي لاعب سياسي مركزي بتحدّي الفلسفة الأمنية لمعسكر اليمين وبوضع بديل جدي وواضح لها.

هكذا تحول «السلام لاحقا» إلى «لا سلام أبدا». ولم يؤد هذا الاستسلام من جانب اليسار فقط إلى انهياره الانتخابي، وإنما أعاد رسم حدود السياسة الإسرائيلية. والفرضيات الأساسية للنموذج الجديد، التي تبناها الوسط – اليسار تدريجيا، هي نفسها التي كانت في أساس الفكر اليميني طوال عشرات السنين: ١. السلام غير قابل للتحقيق؛ ٢. لا يوجد شريك فلسطيني؛ ٣. المستوطنات ضرورية لأمن إسرائيل ومن هنا فإن الاحتلال ضروري؛ ٤. إخلاء المستوطنات غير ممكن من الناحية العملية بسبب تزايد عدد المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية؛ ٥. يجب الرد على العنف بعنف أشد منه؛ ٦. طريقة العمل الماثلة أمام إسرائيل في المدى البعيد ليست الحل السياسي وإنما «إدارة الصراع».[٤٣] وما طرحه رابين في العام ١٩٩٢ ككابوس ينبغي الامتناع عنه، تحول في العام ٢٠١٥، بحسب نتنياهو، إلى وعد: «يسألونني إذا كنا سنعيش على أسنّة الحراب إلى الأبد – نعم».[٤٤]

تم التعبير عن نموذج «لا سلام أبدا» بصورة واضحة في محاولات جميع حكومات نتنياهو، منذ العام ٢٠٠٩، الحفاظ على الوضع القائم (الستاتيكو) في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن ماذا عن «اتفاقيات أبراهام»، التي وُقعت بين إسرائيل ودول الخليج، في العام ٢٠٢٠؟ بحسب ادعاء المتحدثين من اليمين، تبشر هذه الاتفاقيات بنهاية عصر التنازلات الجغرافية وظهور نموذج سياسي

– أمني جديد. ووفقا لهذا النموذج، الذي يطلق نتنياهو عليه تسمية «السلام مقابل السلام»، بإمكان إسرائيل التوصل إلى تسويات سياسية مع دول عربية على أساس مصالح اقتصادية وجيوسياسية مشتركة فقط، من دون حاجة إلى تسوية جغرافية.[٤٥] غير أن هذا تحليل غير مقنع لأحداث السنتين الأخيرتين. ومن الناحية الفعلية، لا تؤثر اتفاقيات التطبيع على جوهر الصراع اليهودي – العربي – أي المسألة الفلسطينية وعلاقات إسرائيل مع الدول العربية التي يوجد لها حدود مشتركة معها. ومن هنا ينتج أن التوجه الذي يدفع به نتنياهو ليس بديلا لنموذج «لا سلام أبدا»، وإنما يكمله: مع دول ليس لديها مطالب جغرافية تجاه إسرائيل بالإمكان صنع «السلام مقابل السلام»، لكن مع الأخرى لا مفر سوى مواصلة إدارة الصراع. ومثلما وصف ذلك الدكتور أساف دافيد، فإن الاتفاقيات «ترسخ عمليا ائتلافا إسرائيليا – عربيا يُخلد الاحتلال».[٤٦]

وفي الخلاصة، لم تغير «اتفاقيات أبراهام» الموقف السلبي لكلا المعسكرين السياسيين في البلاد في كل ما يتعلق بالمسائل الأساسية التي في جوهر الصراع اليهودي – العربي. إضافة إلى ذلك، فإنه لدى توقيع الاتفاقيات أصيب معسكر الوسط – اليسار بحرج، وامتنع بشكل يكاد يكون جارفا عن طرح موقف مختلف عن موقف اليمين بالنسبة لدلالات الاتفاقيات ومضمونها. وبعد إلغاء خطوات الضم في الضفة الغربية، أهدر الوسط – اليسار الفرصة التي سنحت لتأكيد صورة فكرة الضم على أنها تتعارض بالمطلق مع المصالح القومية الإسرائيلية.

وباختصار، بقي التوحيد الأيديولوجي على حاله.

من التوحيد الأيديولوجي إلى السياسة العاجزة

سواء أكان الموضوع الذي تم إهماله هو النقاش الاقتصادي مثلما حدث في حالات اليسار الأوروبي والأميركي، أم النقاش السياسي – الأمني كما حدث في حالة اليسار الإسرائيلي، فإن الرسالة التي نقلها كلا المعسكرين السياسيين إلى المواطنين كانت نفسها: إن بُعداً مركزياً في حياتكم اليومية هو بمثابة قضاء وقدر وليس بإمكان أي عمل جماعي تحقيقه. ومن الناحية الفعلية، تنازل

اليسار الأوروبي والأميركي وكذلك اليسار الإسرائيلي عن دورهم الأخلاقي – وربما المبنوي أيضا – في المؤسسة السياسية. نتيجة لذلك، خُرق التوازن الكامن في أساس الخريطة السياسية، وبدأت تميل بشكل بارز نحو جانب واحد. قيل للمواطنين في الحالة الأوروبية والأميركية إنه يتوقع منهم أن يتقبلوا مستسلمين أي ضربة تنزلها عليهم «اليد الخفية» للسوق الحرة والعولمة، وكانت الرسالة في إسرائيل أنه ليس هناك ما يمكن فعله مع الضربات من جانب «اليد الخفية» للتاريخ والصراع الأبدي بين اليهود والعرب.

ينشئ هذا التعامل مع مشاكل من صنع يد الإنسان كأنها قوى الطبيعة نوعا من السياسة التي بالإمكان تسميتها بـ«السياسة العاجزة»: تقييم منقوص متواصل لقدراتنا على العمل كوكلاء مبادرين في العالم وتصميم مستقبلنا من خلال عمل جماعي مشترك. وهذه الأجواء السلبية السائدة تماما التي تبنتها أحزاب الوسط – اليسار في أوروبا والولايات المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين وفي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. مثال على ذلك التصريح التالي لتوني بلير، من خطاب ألقاه في العام ٢٠٠٥: «هناك من يدعي أن علينا التوقف والبحث في العولمة. وبالإمكان بالعيار نفسه البحث في مسألة ما إذا كان حسنا أن الخريف يأتي بعد الصيف».[٤٧] وبشكل مشابه، بدأ سياسيون إسرائيليون من الوسط – اليسار يتحدثون بعد الانتفاضة الثانية عن عدم احتمال التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين أبدا. وأهمل قادة اليسار في أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل على حد سواء بشكل علني وصريح التراث الأيديولوجي لمعسكرهم. وتنكرت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا لحلفائها التقليديين، منظمات العاملين، بينما وضع قادة اليسار في إسرائيل هدفا لأنفسهم بأن يبدوا أكثر عدوانية تجاه العرب من قادة اليمين ولم يمتنعوا أيضا عن تفوهات عنصرية من أجل القيام بذلك.[٤٨] وكان إصرار اليسار الأوروبي والأميركي والإسرائيلي على أن الواقع غير قابل للتغيير بمثابة ندم معلن: مراسم التطهر التي غايتها التلميح للجمهور بأنهم تخلصوا أخيرا من التطلع الساذج والخطير للغاية إلى السلام (في الحالة الإسرائيلية) وإلى مجتمع عادل (في الحالة الأوروبية والأميركية).

تجدر الإشارة إلى أن أحزاب اليسار التي تمر بتحولات كهذه لا تتحول بكل بساطة إلى يمينية، وفي أحيان متقاربة تواصل دفع ضريبة كلامية مرحلية لدورها التقليدي كمن ترفع راية السلام أو العدالة الاجتماعية. وترسخ السياسة العاجزة الستاتيكو من خلال أنها من جهة تتباكى على وجوده – ومن الجهة الثانية تصرّ على أنه ليس هناك ما يمكن فعله حياله. إضافة إلى ذلك، تتواصل منافسة سياسية ما في ظروف الأحادية الأيديولوجية، لكن طبيعتها تتغير: بدلا من مسائل سياسية، مصالح وقيم الحلبة السياسية تنتقل إلى التركيز على نقاش حول الإدارة.[٤٩] وتتوج الإدارة السليمة، وليس القيادة، كحياة عامة مثالية: منافسة شخصية حول مسألة من ينجح أكثر في تصغير الألم الذي ليس بالإمكان منعه ويفرضه الواقع علينا – سواء أكان ذلك رشقات قذائف صاروخية من غزة أم إغلاق مصانع في مدن ما بعد الصناعة. وعملية أخرى جارية في أعقاب الانتقال إلى السياسة العاجزة هي ما يسميها عالم الاجتماع الأميركي، ريتشارد سينيت، بـ«تضخم الرموز»[٥٠]: بغياب منافسة سياسية حقيقية، يركز لاعبون سياسيون اهتمامهم العام على اختلافات تافهة، وحتى خيالية، بينهم وبين خصومهم – مثل النقاش العام حول صيد الثعالب في بريطانيا، «حروب الثقافة» في السياسة الأميركية أو الفضائح المرتبطة بالعلم والنشيد الوطني في إسرائيل.[٥١] ينبع من هنا أن بإمكان العجز، الحقيقي أو المتخيل، تعزيز لاعبين سياسيين: بالنسبة للسياسيين الذين ينشطون في فترات الأزمات، حرية النشاط والقدرة على إحداث تغييرات في الواقع – تعني تحمل مسؤولية. وفي المقابل، فإن العجز يحرر منتخبي الجمهور من مخاطر متعلقة بنشاطهم. وبعد كل ذلك، كيف بالإمكان التذمر من قائد فعل الأمر الوحيد الذي كان بالإمكان القيام به؟

بالإمكان العثور على مثال واضح لهذه الظاهرة في السياق الإسرائيلي في عملية «الجرف الصامد» العسكرية في قطاع غزة، في العام ٢٠١٤. فقد فند التدهور الأمني الذي سبق هذه العملية العسكرية الفرضيات الأساسية التي استند إليها توجه نتنياهو إلى «إدارة الصراع» وكشف فشلها: العمليات العسكرية في السنوات التي سبقت «الجرف الصامد» وفرض الحصار على

القطاع لم يجلبا الهدوء إلى المنطقة – أي أن ممارسة القوة وحدها ليست الحل؛ وخلافا للوضع في غزة، يمنع التعاون مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية العنف ضد الإسرائيليين – وهذا يعني أنه يوجد شريك فلسطيني بالإمكان التوصل إلى تفاهمات معه؛ إدارة الصراع لا ترسخ في الحقيقة الستاتيكو – إنها تسهم في بلورة واقع جديد تزداد فيه المسافة بين الجانبين بشكل متواصل؛ المستوطنات لا تسهم في الأمن – إطلاق النار من غزة كان قبل خطة الانفصال وبعدها أيضا، وعمليا، انخفض عدد القتلى منذ الانسحاب من القطاع.[٥٢]

لم تطرح المعارضة أياً من هذه الادعاءات بصورة مثابرة. ولأن أعضاءها امتنعوا عن توجيه انتقادات أمنية إلى الحكومة، تم تأطير العملية العسكرية كلها كتطور ليس بالإمكان منعه – طبيعي مثل الحر والرطوبة في شهري تموز وآب التي دارت خلالها. وكان رد فعل المعارضة ضعيفاً لدرجة أن الحكومة لم تضطر حتى في أي مرحلة إلى إعلام الجمهور ما هي أهداف العملية العسكرية التي قُتل خلالها أكثر من ٧٠ إسرائيليا.[٥٣] وجرى نزع التسييس عن «الجرف الصامد» في ثلاث مراحل، لا تميز عملية عسكرية معينة وإنما جميع الأحداث الأمنية تقريبا في إسرائيل في العقد الأخير. الأمر الأول، تبلور إجماع سياسي كامل تجاه أنشطة الحكومة (consensualization): عبر اللاعبون المركزيون في المؤسسة السياسية عن دعم غير متحفظ لشن العملية العسكرية ولم يقترحوا أي بدائل – لا للعملية العسكرية ولا لسياسة إسرائيل الشاملة في غزة. وخلال ذلك، تم فصل التدهور الأمني عن سياقه الواسع (decontextualization). وفي عهد التوحيد الأيديولوجي الإسرائيلي، يُفصل أي عمل عنيف أوتوماتيكيا عن ظروفه التاريخية وأسبابه الفورية. وعمليا، أي ذكر للأسباب التي أدت إلى تفجر العنف الفلسطيني كل سنتين – ثلاث سنوات يحظى بتنديد فوري كتعاطف مرفوض مع العدو – حتى عندما لا يكون ذلك أكثر من محاولة من أجل فهم دوافع الجانب الآخر بهدف منع جولات قتال أخرى في المستقبل. وفي النهاية، عندما ظهر تلميح لخلاف بين المعارضة والائتلاف حول العملية العسكرية جرى صياغته بمصطلحات إدارية فقط لا غير (managerialization). أي ليس نقاشا حول سياسة

الحكومة وإنما حول شكل إخراجها إلى حيز التنفيذ – مثال على ذلك، انتقاد تسريب مواد سرية إلى الصحافة، أداء مهمل لوزراء ومواجهات شخصية داخل اللجنة الوزارية الأمنية.[٥٤] وتعتبر السياسة الإسرائيلية في غزة، تماما مثل العنف الفلسطيني، كظاهرة طبيعية لا ينبغي – وعمليا، ليس بالإمكان – الاعتراض عليها.

من السياسة العاجزة إلى الشعبوية

المؤسسات السياسية التي تخلو من منافسة سياسية ملموسة هي أرض خصبة لنمو الشعبوية وازدهارها. ووفقا للتعريف المتعارف عليه في الأبحاث اليوم، فإنه من أجل أن يُعتبر السياسي شعبوياً ينبغي أن يكون مناهضاً للنخبوية ومناهضاً للتعددية – أي ليس فقط انتقاد «النخبوية» المكروهة، وإنما الادعاء أيضا أنه توجد مجموعة واحدة ووحيدة من المواطنين الذين يستحقون اعتبارهم أنهم «الشعب الحقيقي» وأن الشعبوي هو ممثلهم الحصري على وجه الأرض.[٥٥] وعندما يخرق سياسيون شعبويون مؤامرة الصمت العابرة للمعسكرات في موضوع معين، تحقن دفعة واحدة منافسة سياسية إلى داخل المؤسسة وتستفيد من القدرة على فرض الفرضيات الأساسية للنقاش العام الآخذ بالتطور.[٥٦] وهكذا، مثلا، منذ بداية التسعينيات، خصص الاتجاه السياسي السائد في أوروبا والولايات المتحدة، من اليمين واليسار، جلّ اهتمامه تقريبا لناخبي الطبقة الوسطى وامتنع عن العناية بمشاكل اجتماعية صعبة أثرت يوميا على أجزاء واسعة من السكان. ونتيجة لذلك، نشأت منطقة مستباحة سياسية تمكن ديماغوغيين من اليمين الشعبوي من استغلالها بسهولة.[٥٧] وفي المقابل، تجسد الحالة الإسرائيلية أن لا حاجة بالضرورة إلى لاعبين جدد من أجل استغلال هلع عام بصورة شعبوية. وقد سمح غياب المنافسة السياسية في إسرائيل حول المسألة السياسية – الأمنية، لنتنياهو – وهو سياسي قديم وذو خبرة – بإعادة ترسيم حدود النقاش السياسي من دون أي معارضة تذكر.

إن غياب منافسة سياسية يخدم حركات شعبوية بالسماح لها بالتهرب من المسؤولية عن نتائج سلبية لسياستها. وتصبح السياسة الشعبوية مفيدة بشكل خاص أثناء أزمة. وتطالب الحكومات في أوقات الطوارئ بمواجهة الغضب والهلع اللذين يشعر بهما المواطنون: اليأس المتراكم بعد سنوات من إراقة الدماء وجولات مفاوضات فاشلة؛ شعور بانعدام العدالة الذي يطرأ في أعقاب أزمة مالية عالمية؛ أو انعدام الأمن الاجتماعي الذي يرافق موجات هجرة كبيرة. وحتى لو نجحت الحكومة في تصوير حالة الطوارئ بأنه لا يمكن منعها، فإنها لا تزال بحاجة إلى القيام بشيء ما إزاء الإحباط العام. وإحدى الإمكانيات هي بتوجيه هذه المشاعر نحو أهداف مريحة من الناحية السياسية. وثمة أهمية للإدراك أن هذه ليست مهمة تحتاج بالضرورة إلى مساع في العلاقات العامة أو حملة محنكة بشكل خاص: السياسيون يعطون مؤيديهم إجابات على أسئلة مثل «ما الذي ينبغي أن يغضبني؟» و«من المذنب في وضعي؟» يوميا وفي جميع التصريحات العلنية التي يتحدثون فيها عن وضع المواطنين والدولة. وبالفعل، يستثمر منتخبو الجمهور الشعبويون في جميع أنحاء العالم جهودا كبيرة في نشر رسائل تسمح لهم بتفسير لماذا يواجهون صعوبة إلى هذه الدرجة في الإيفاء بوعودهم – وغالبا بواسطة تعليق الذنب على مؤامرة ضدهم، ومرات كثيرة من خلال تدخل جهات أجنبية.[٥٨]

يقف اليمين في الحالة الإسرائيلية، مرة تلو الأخرى أمام التحدي في تفسير إخفاقات كهذه وأخرى. وهكذا، مثلا، طولب بتفسير سبب عدم نجاحه في وضع حد للعنف الفلسطيني، على الرغم من وعود متكررة تستند إلى عقيدته الأمنية. وإحدى الإمكانيات هي، بالطبع، اتهام الفلسطينيين، إلا أن هذه الاستراتيجية ليس كافية من أجل الإجابة على السؤال المزعج، كيف بالإمكان أن قوة عسكرية عظمى مثل إسرائيل لا تنجح في هزم العدو الفلسطيني، الأضعف منها بعشرات المرات؟ وهنا بالضبط تنكشف استخدامات التفسيرات غير الأمنية. وهذه تصرف الانتباه عن فشل مفهوم اليمين الأمني حول «العدو الداخلي». ماذا يمنع الجيش الإسرائيلي من الانتصار؟ أمور عدة. أحيانا هذه «أزمة قيم» في أوساط الشبيبة الإسرائيلية، الذين لا يعرفون

تراثهم اليهودي بالشكل الكافي، لذلك فإنهم ليسوا أشداء للغاية في ميدان القتال.[٥٩] وفي أحيان أخرى هؤلاء منظمات حقوق الإنسان التي تستخدم «مالا أجنبيا» من أجل تقييد حيز المناورة العسكرية للجيش الإسرائيلي.[٦٠] وأحيانا هذا الانصياع المبالغ فيه للقانون الدولي الذي يمنع إسرائيل من انتصارات مجيدة كما في الماضي.[٦١] تسمح هذه الاستراتيجية لليمين الشعبوي أن يبقى في الحكم سنوات طويلة – والادعاء أيضا أنه لا يسيطر في الحقيقة على الوضع بسبب جهات تآمرية كهذه وأخرى. كما أنها تسمح له بأن يكون في وضع حملة سياسية دائمة والاستمرار في تنمية غضب، إحباط واستعداد للقيام بنشاطات في أوساط ناخبيه.

كلما استمر غياب المنافسة السياسية فترة أطول، يصبح أسهل على اللاعبين الشعبويين إرفاق تحليلات خاصة بهم – مهما كانت مفندة – لأحداث مؤلمة. وفي الحالة الأوروبية، سمح الإجماع المشترك لليمين واليسار حيال الحاجة إلى سياسة تقشف بعد الأزمة الاقتصادية، في العام ٢٠٠٨، لليمين الشعبوي الذي تزداد قوته، باتهام المهاجرين بانهيار الخدمات الاجتماعية. وكان اليسار السائد – الذي أيد في قسم من الدول الأوروبية سياسة التقشف من مقاعد المعارضة وفي القسم الآخر أخرجها بنفسه إلى حيز التمثيل –شريكا في نزع التسييس لاختيار سياسي بارز: إنقاذ البنوك بواسطة أموال الجمهور وتقليص غير مسبوق في الخدمات الاجتماعية بذريعة الضرورة الاقتصادية. وقد فتحت موافقة اليسار على الفرضيات اليمينية الأساسية أمام لاعبين انتهازيين من اليمين حيز عمل سمح لهم بأن يرووا للمواطنين قصة مغايرة تماما عن أسباب تفتت دولة الرفاه الأوروبية. وفي الحالة الإسرائيلية، من دون معارضة تُصرّ على إجراء نقاش أمني مع الحكومة، لا شيء يمنع اليمين من تعليق ألم الجمهور على جملة أسباب – من «الصندوق الجديد لإسرائيل» وحتى المحكمة العليا. وحكومة لا يرغمها أحد على مواجهة الحقائق، بإمكانها بسهولة توجيه النقاش إلى فضاء المؤامرات والسرديات التي لا تستند إلى التاريخ. ولا ينطبق ذلك في الحالة الإسرائيلية على مواضيع أمنية فقط. وهكذا، على سبيل المثال، فإن غياب المنافسة السياسية يسمح لليمين بتوسيع المستوطنات في

الضفة الغربية تحت غطاء الزيادة السكانية التي ليس بالإمكان منعها وليس كخيار سياسي له أهداف واضحة في المدى البعيد.

لكن توحيد الأيديولوجيا لا يغير فقط من طبيعة إدراك الجمهور لمجالات سياسية معينة، مثل الأمن أو الاقتصاد. فطمس الاختلافات بين اليمين واليسار لفترة طويلة يغير بالمطلق المعنى الأساسي لانعدام الاتفاق السياسي. ومن دون صدام متكرر بين جانبين على الأقل فإن طيف المواقف المتعددة التنوع، التي تميز مؤسسات سياسية سليمة، تتوقف عن الوجود وتحل مكانها دائرة بسيطة: إما أنك في الداخل – أي توافق على الرؤية اليمينية المسيطرة – أو أنك في الخارج؛ إما أنك جزء من «الشعب» الأصيل – أو أنك جهة غريبة، هدامة وتدبر مكيدة. وهنا يتقلص الحيز السياسي إلى خيار بين إمكانيتين إحداهما شرعية فقط – الإمكانية اليمينية.

الأخطر من ذلك، من دون منافسة سياسية من جانب اليسار حول المواضيع الأساسية التي تُعرّف الحياة العامة في إسرائيل، تستمر «نقطة الوسط» في الخريطة السياسية في النزوح أكثر فأكثر نحو اليمين. وبكلمات أخرى، بإمكان اليمين الاستمرار في أن يعرّف وحده، ومن دون أي معارضة من الطرف الآخر، ما يعتبر مقبولا ومعقولا في الحياة العامة في إسرائيل. وهكذا تحول ضم المناطق، خلال سنوات معدودة، من فانتازيا جامحة لليمين المتطرف إلى سياسة تؤيدها أغلبية في الكنيست؛ وهكذا تحولت تفوهات عنيفة وعنصرية من ظاهرة مستنكرة إلى واقع يومي في السياسة الإسرائيلية. وهذه هي الآلية الثابتة في العقد الأخير: اليمين يحدّد تخوم السياسة والوسط – اليسار يسير وراءه. ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن الاتجاه الحالي سيتغير في المستقبل، طالما لا يوجد معسكر سياسي يجرؤ على الوقوف في وجه الانجراف العنصري والقومي، ويقول بقامة منتصبة: «حتى هنا».

خلاصة

سعينا في هذه الورقة إلى أن نبين أن المنافسة السياسية مهمة لأداء نظام ديمقراطي ليبرالي. وركزنا على الحالات الإسرائيلية والأوروبية والأميركية من أجل توضيح كيف أن غياب المنافسة السياسية بالنسبة لمسائل مركزية في الحياة العامة تخلق ظروفا مريحة لتعزيز اليمين الشعبوي ولانتقال أفكار متطرفة من هامش السياسة إلى مركزها. وفي السياق الإسرائيلي العيني، رسمنا خطوطا عامة لعملية انسحاب معسكر الوسط – اليسار من التعامل مع مسائل سياسية – أمنية، التي هي حجر أساس للسياسة في إسرائيل. وكان هناك من فعلوا ذلك بواسطة تركيز حصري على النقد الأخلاقي – القانوني للاحتلال، التوجه إلى جماهير أجنبية ودعم لحل الدولة الواحدة، بينما أغلبية المعسكر اختارت تبنيا تدريجيا لمفهوم اليمين السياسي – الأمني.

وعدا هذه الاتجاهات، المتعلقة بمعسكر الوسط – اليسار، من شأن التحليل المطروح هنا أن يسلط الضوء على ظاهرتين أخريين تميزان السياسة الإسرائيلية في العقد الأخير. الأولى هي تكريس النقاش السياسي، بشكل مطلق تقريبا، على قضايا شخصية (مثل «نعم بيبي أو لا بيبي»)، بدلا من مسائل السياسة، الأفكار أو توفير حلول لمشاكل تقلق الجمهور. والثانية هي التركيز السائد على «قدرات الإدارة» للسياسيين، وليس على أيديولوجيتهم، في السياسة التي يطبقونها أو المصالح السياسية التي يدفعونها. وبكلمات أخرى، يعتبر الستاتيكو كمعطى ومفهوم تلقائيا، ولا تدور المنافسة السياسية حول تغيير الواقع وإنما حول إدارته.

وأخيرا، ثمة أهمية للتوضيح أن ادعاءنا حول أهمية المنافسة السياسية لا يعني أن على معسكر الوسط – اليسار اليوم تدوير السياسة نفسها التي طرحها على الإسرائيليين في التسعينيات. ومثل الأشخاص الذين يشكلونها تماما، فإن المعسكرات السياسية تغير موقفها أيضا، وهذا حسنٌ. واللاعبون السياسيون الذين يرفضون ملاءمة أنفسهم للواقع المتغير ليس فقط أنهم يحكمون على أنفسهم بانعدام صلتهم بالواقع، وإنما يخونون دورهم كمؤتمنين على تحسين حياة المواطنين. وعلى الرغم من ذلك، فإن موقفنا هو أنه لا وثبة لمعسكر سياسي لا يطرح إجابة كاملة وجدية

للمسألة المركزية التي تُعرّف السياسة في بلده – وفي إسرائيل، هذه المسألة هي سياسية – أمنية.

هل كان هناك مبرر لتغيير موقف معسكر الوسط – اليسار؟ نحن ننطلق من الافتراض أن الوسط – اليسار الإسرائيلي ما زال يتمسك بالقيم نفسها التي وجهته طوال عشرات السنين: إيمان بعدالة الصهيونية، إيلاء أهمية للصبغة الديمقراطية واليهودية للدولة، وتأييد مبدئي لتقسيم البلاد. وفي حال ما زال هذا الأساس الأخلاقي على حاله، فإن ثمة اعتبارين فقط يفترض بهما أن يوجها معسكراً عندما يدرس تغيير موقف، وهما في حالة توتر دائم مع بعضهما: تغييرات جوهرية للواقع (هل تغيرت الظروف بشكل يستدعي تفكيرا في حلول جديدة؟) واعتبارات انتخابية (هل توجد قدرة على تجنيد دعم جماهيري كاف للأفكار التي نطرحها؟). سنبحثها الواحدة بعد الأخرى باختصار.

بالنسبة للتغييرات التي طرأت على الواقع الإسرائيلي منذ التسعينيات، فإنه لا شك في أنه إذا كان الوسط – اليسار معنيا بترميم مصداقيته السياسية – الأمنية – وإعادة حقن المنافسة للمؤسسة السياسية – عليه أن يأخذ بعين الاعتبار أحداث العشرين عاما الأخيرة وبضمنها: انهيار عملية السلام، الانتفاضة الثانية وجولات العنف في قطاع غزة. وتتعلق هذه العملية بأمور جوهرية تستدعي حلا (مثل حقيقة أن غزة لا تحكمها السلطة الفلسطينية) وكذلك المفهوم العام لهذه الأحداث (مثل الاعتقاد السائد بأنه لا يوجد شريك فلسطيني لإسرائيل). ولا جدال في أن الحديث يدور عن تحديات انتخابية وإعلامية جدية للغاية.

وعلى الرغم من ذلك، نعتقد أنه إذا فحصنا عمق بنية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني – شعبان يتقاسمان الحيز الجغرافي نفسه ويتطلعان إلى إقامة دولة قومية لنفسيهما في المنطقة نفسها – نكتشف أنه تغير القليل جدا في الميزات الأساسية للمشكلة، وأنه لا يوجد أي حل جدي قابل للتطبيق باستثناء حل الدولتين. وينبع من هنا أنه بالرغم من التحديات الكبيرة التي وضعها العقدان الأخيران أمام مفهوم الوسط – اليسار السياسي – الأمني، لا يوجد أي مبرر للتخلي عن المعادلة التي في صلبه.[٦٢] والفكرة المبدئية التي وجّهت ديفيد بن غوريون عندما وافق على قرار التقسيم،

ومناحيم بيغن عندما وقّع على اتفاق السلام مع مصر، وإسحق رابين عندما سعى إلى الانفصال عن الفلسطينيين – ما زالت سارية.

وماذا بشأن الاعتبارات الانتخابية؟ في الحالة الأوروبية والأميركية، حققت أحزاب «الطريق الثالثة» – في بداية طريقها على الأقل – نجاحا انتخابيا، ولذلك تمكنت من الدفاع عن التوحيد الأيديولوجي مع اليمين بتسويغات تكتيكية. وهذا الامتياز غير موجود لدى الوسط – اليسار الإسرائيلي. وأدار قادة المعسكر ظهرهم مرة تلو الأخرى لأفكار ناخبيهم بهدف إغراء ناخبين من اليمين – وفشلوا في هذه التجربة مرة تلو الأخرى. وبالإمكان التأكيد اليوم، بعد ست جولات انتخابية، أن تجربة التوحيد الأيديولوجي فشلت: نفي الرؤية اليسارية ومحاولة التشابه مع اليمين لا تثمر ولا يوجد فيها أي شيء براغماتي. والعكس هو الصحيح: بدلا من تجنيد ناخبي اليمين إلى معسكر اليسار، نقلوا ناخبي اليسار إلى اليمين وقادوا المعسكر كله إلى حضيض انتخابي غير مسبوق. وبين أسباب ذلك، طمس المواقف لسنوات طويلة هو الذي سمح للناخبين الذين يحملون مواقف الوسط – اليسار بمنح صوتهم إلى شخصيات يمينية بارزة مثل نفتالي بينيت وجدعون ساعر، اعتقادا أنه هكذا أيضا لا يوجد اختلاف كبير بين المعسكرات السياسية، مثلما حدث في انتخابات العام ٢٠٢١. كما أن انجرار الوسط – اليسار وراء اليمين في قضايا جوهرية أخرى مرتبطة بالموضوع السياسي – الأمني – مسألة الشراكة السياسية مع الأحزاب العربية – هي التي أحبطت استبدال الحكم وتشكيل حكومة وسط – يسار في العام ٢٠١٩. وغير قادة المعسكر موقفهم في هذا الصدد فقط بعد أن أعطى نتنياهو ختما لشرعنة يمينية للاعتماد على أصوات أعضاء الكنيست العرب.

في المقابل، فإن تركيز أجزاء كثيرة في اليسار على البعد الأخلاقي – القانوني للاحتلال فشل. أولا، لأن الوعظ يميل إلى إخراج الواعظ عن العام: أنا، الواعظ، أخلاقي ومحق بينما أنتم، المؤيدون للاحتلال، فاسدون وقساة. إضافة إلى ذلك، هذا الجناح في اليسار يتحدث كثيرا باسم الفلسطينيين – أي من خلال مواقف خارجية – وليس باسم صورة دولة إسرائيل

الأخلاقية. ثانيا، والأهم من ذلك، يوافق الكثير من الإسرائيليين على أن السيطرة العسكرية في المناطق غير مرغوب بها ولا يشعرون بعلاقة خاصة مع مناطق يهودا والسامرة. وما يفصل بينهم وبين تأييد تسوية سياسية هو تخوفات أمنية، أن اليسار لا يزودهم بإجابة جدية.[٦٣] ومن هنا فإن التركيز الحصري على الأمراض الأخلاقية للاحتلال يتجاهل التحدي السياسي الحقيقي الماثل أمام مؤيدي التسوية في إسرائيل. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه اليوم أيضا، وفي نهاية جولات قتالية عجة في مقابل الفلسطينيين في غزة وبعد ١٢ عاما من حكم نتنياهو، فإن المعركة السياسية على مصير المناطق بعيدة عن أن تكون معركة خاسرة. أولا، لأن استطلاعات الرأي العام تواصل بشكل متواصل إظهار أن معظم الجمهور الإسرائيلي يؤيد حل الدولتين.[٦٤] وثانيا، لأن الغالبية العظمى من قادة أجهزة الأمن في العقود الأخيرة – الجيش الإسرائيلي، الشاباك والموساد – تؤيد الفكرة المبدئية الاستراتيجية – الأمنية التي في أساس هذا الحل.[٦٥]

بدأت تتكشف في الوسط – اليسار في السنة الأخيرة، بعد أكثر من عقد من طمس المواقف، مؤشرات أولية للاعتراف بأن عودة المعسكر إلى الحكم متعلقة بوضع رؤية منافسة لتلك اليمينية. ونددت رئيسة حزب العمل، ميراف ميخائيلي، مؤخرا، «بفقدان الأمن الشخصي» لليسار والاستسلام المتواصل لليمين في أكثر المواضيع مصيرية بالنسبة لمستقبل الدولة.[٦٦] إلى جانب ذلك، فإن الطريق لترميم المنافسة السياسية في إسرائيل ما زالت طويلة. وينسى الكثيرون بين أولئك الذين يقسمون باسم تراث رابين سنويا، لدى حلول الرابع من تشرين الثاني، أن هذا التراث لا يستند إلى ترديد جبان لما يقوله الرأي العام السائد، وإنما إلى سعي جريء من أجل تغيير الرأي العام – هكذا فعل رابين بالنسبة لرؤيته السياسية – الأمنية، وهكذا فعل بالنسبة للحلف السياسي الذي نسجه مع أعضاء الكنيست العرب. بكلمات أخرى، لا يُفترض بمنتخبي جمهور أن يسيروا خلف الجمهور وإنما يُفترض بهم قيادته، وإن أي تغييرات بعيدة المدى في الرأي العام هي ليست نتيجة تحولات عفوية وإنما هي جوهر العمل السياسي.

الهوامش

1 Elmer E. Schattschneider, **The Semi-Sovereign People: A Realist's View of Democracy in America** (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1961), p. 68.

٢ إسحق رابين، "السلام والأمن - أو الحرب"، ملخص النقاش في الكنيست بعد عرض الحكومة، الكنيست الإسرائيلي، القدس، ٣١ تموز ١٩٩٢.

٣ إلداد بيك، "استعراض غانتس: غرفة جانبية، حضور قليل ورسائل مطابقة لنتنياهو"، "يسرائيل هيوم"، ١٧ شباط ٢٠١٩

https://www.israelhayom.co.il/article/633659

4 Stephanie Lee Mudge, 'What's Left of Leftism?: Neoliberal Politics in Western Party Systems', 1945–2004', **Social Science History**, 35 (2011), p. 367.

5 Colin Hay, **Why We Hate Politics** (Cambridge: Polity Press, 2007), pp. 54-60; Richard S. Katz and Peter Mair, 'The Cartel Party Thesis: A Restatement', **Perspectives on Politics**, 7 (2009), pp. 753-766; Stephanie Lee Mudge, 'What's Left of Leftism?: Neoliberal Politics in Western Party Systems, 1945–2004', **Social Science History**, 35 (2011), Ref 71, pp. 337-380.

6 Conor Burns, 'Margaret Thatcher's greatest achievement: New Labour', **ConservativeHome**, 11 April 2008,online at https://conservativehome.blogs.com/centreright/2008/04/making-history.html.

7 David Ost, 'Regime Change in Poland, Carried Out From Within', **Nation**, 8 January 2016, online at https:// www.thenation.com/article/regime-change-in-poland-carried-out-from-within

8 David Rueda, **Social Democracy Inside Out: Partisanship and Labor Markey Policy in Advanced** 8 Industrialized Democracies (Oxford and New York: Oxford University Press, 2007).

9 Wolfgang Streeck, 'The Return of the Repressed', **New Left Review**, 104 (2017), p. 6.

10 Dani Rodrik, **The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy** (New York: W. W. Norton & Company, 2012); Mark Blyth, 'Globalization and the Limits of Democratic Choice Social Democracy and the Rise of Political Cartelization', **Internationale Politik und Gesellschaft**, 3(2003) pp. 60-82

11 See Ronen Mandelkern and Michael Shalev, 'The Political Economy of Israeli Neoliberalism', in Reuven Y. Hazan et al., eds., **The Oxford Handbook of Israeli Politics and Society** (Oxford: Oxford University Press, 2018).

12 Raffaella A. Del Sarto, **Israel Under Siege: The Politics of Insecurity and the Rise of the Israeli Neo Revisionist Right** (Washington: Georgetown University Press, 2017), p. 221.

13 Arian Asher and Michal Shamir. 'A Decade Later, the World Had Changed, the Cleavage Structure Remained: Israel 1996-2006'. **Party Politics** 14, no. 6 (November 2008), pp. 685-705.

14 Reuven Y. Hazan, 'Kadima and the Centre: Convergence in the Israeli Party System', Israel Affairs, 13 (2007), p. 271.

15 Efraim Inbar, **Rabin and Israel's National Security** (Baltimore and London: Johns Hopkins University Press 1999), pp. 5, 134-169.

١٦ إسحق رابين، كتاب الخدمة ب (تل أبيب: دار النشر معاريف، ١٩٧٩) Joseph Alpher, 'Israel's 602 Security ;602

Concerns in the Peace Process', **International Affairs**, 70 (1994), pp. 229-241.

١٧ رابين ١٩٩٢.

١٨ رابين ١٩٧٩، ص ٥٥١.

١٩ إسحق رابين، "الناس ليسوا عميانا" رد على اقتراح إلى جدول أعمال الكنيست بخصوص الأحداث في الضفة الغربية وقطاع غزة ومقتل يهود وعرب، الكنيست الإسرائيلي، القدس، ١٥ كانون الأول ١٩٩٣.

20 David Harvey, **A Brief History of Neoliberalism** (Oxford and New York: Oxford University Press, 2007), pp. 39-63.

21 Ehud Barak, 'Israel Needs a True Partner for Peace', **New York Times**, 30 July 2001, online at http://www.nytimes.com/2001/07/30/opinion/israel-needs-a-true-partner-for-peace.html.

22 Del Sarto 2017, pp. 34-36, 43, 45

23 Del Sarto 2017, p. 21; Yuval Feinstein and Uri Ben-Eliezer, 'Failed peace and the decline in liberalism in Israel: A spiral model', **Mediterranean Politics**, 15 February 2018, p. 9; Uri Ben-Eliezer, 'The Civil Society, the Uncivil Society, and the Difficulty Israel Has Making Peace with the Palestinians', **Journal of Civil Society**, 11 (2015), p. 182.

24 Del Sarto 2017, pp. 47-48; Ami Pedahzur, **The Triumph of Israel's Radical Right** (New York: Oxford

University Press, 2012), p. 160; Mohanad Mustafa and As'ad Ghanem, 'The Empowering of the Israeli Extreme Right in the 18th Knesset Elections', **Mediterranean Politics**, 15 (2010), p. 31.

25 Israel's Ministry of Foreign Affairs, 'Saving Lives: Israel's Anti-Terrorist Fence, Answers to Questions', February 2004, accessed 13 February 2019,

https://mfa.gov.il/MFA_Graphics/MFA%20Gallery/Documents/savinglives.pdf.

26 Olmert: Realignment in One Step', **ynetnews**, 6 January 2018, online at' https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3257780,00.html

27 Hazan 2007, p. 267, 283 [Table 1]

28 Feinstein and Ben-Eliezer, 2018, p. 6; Oded Haklai, 'Religious-Nationalist Mobilization and State Penetration: Lessons from Jewish Settlers' Activism in Israel and the West Bank', **Comparative Political Studies**, 40 (2007), pp. 724-735; Menachem Klein, **The shift: Israel-Palestine from border struggle to ethnic conflict** (New York: Columbia University Press, 2010), pp. 47-83; Dani Filc and Udi Lebel, 'The Post-

Oslo Israeli Populist Radical Right in Comparative Perspective: Leadership, Voter Characteristics and Political Discourse', Mediterranean Politics, 10 (2005), p. 85

٢٩ أفيشاي بن ساسون "غورديس، "التوازن الإستراتيجي للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦) (القدس: مولاد – المركز لتجديد الديمقراطية، ٢٠١٦).

30 Molad, 'Peace Process, Settlements, National Priorities: Molad Survey 2013 Part II', last modified 30 December 2013, http://www.molad.org/images/upload/files/2013-poll-part-2.pdf; Del Sarto 2017, p. 217.

31 Raphael Ahren, 'At UN, B'Tselem Chief Blasts Israel; Envoy Calls Him «Collaborator»' **Times of Israel**, 18 October, 2018, https://www.timesofisrael.com/in-un-btselem-chief-blasts-israeli-policies-envoycalls-him-a-collaborator

٣٢ لمثال نموذجي أنظر أ.ب. يهوشواع: "حان الوقت للانفصال عن رؤية الدولتين"، هآرتس، ١٢ نيسان ٢٠١٨، وهذا المقال ومقالات شبيهة أخرى تستند إلى "نظرية اللارجعة" التي صاغها ميرون بنفينستي في نهاية الثمانينيات.
haaretz. ,2018co.il/magazine/the-edge/.premium-MAGAZINE-1.5992832

33 Assaf Sharon, 'Half a Loaf', **Boston Review**, October 12, 2015, http://bostonreview.net/books-ideas/assaf-sharon-israel-palestine-two-state

٣٤ يونتان ليس، «شيلي يحيموفيتش»: «وصف حزب العمل بأنه يسار هذا ظلم تاريخي»»، هآرتس، ٨ تشرين الثاني ٢٠١٢،

https://www.haaretz.co.il/news/elections/1.1860121

٣٥ إيفي أبراهام، «يحيموفيتش»: أتحفظ من تحويل المستوطنين إلى أساس الشرور كلها»، سروغيم، ١١ تشرين الأول ٢٠١٢

https://tinyurl.com/y9oy56h2

٣٦ يائير أتلكان، «هيرتسوغ: «نحن في مواجهة مع الفلسطينيين، وليس واضحا أنه يوجد أحد ما سيجلس معنا»»، واللا!، ١٠ آذار ٢٠١٥،

ttps://elections.walla.co.il/item/2836606

٣٧ ألموغ بن زخاري، «هيرتسوغ: علينا التوقف عن إعطاء شعور بأننا نحب العرب دائما»، هآرتس، ١٩ نيسان ٢٠١٦

https://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2921021

٣٨ طال شاليف، «غباي رفض التعهد بسيادة إسرائيلية في غور الأردن: «لن تجروني من لساني»»، واللاّ، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٧،

https://news.walla.co.il/item/3113727

٣٩ حيزكي باروخ، «آفي غباي: «حل الدولتين: مصلحة إسرائيلية»»، القناة السابعة، ١٥ كانون الأول ٢٠١٧
https://www.inn.co.il/News/News.aspx/361525

40 يوفال كارني، 'المرشح اليميني لغانتس، يعلون عقد مؤتمرا في السامرة'، واينت، 3 شباط 2019،
http://ynet.co.il/articles/0,7340,L-5457511,00.html

41 درور فايتلسون، 'من أين يأتي ناخبو أزرق أبيض، وإلى أين يذهب ناخبو كولانو (كلنا)؟' ذي ماركر، 8 نيسان 2019، https://www.themarker.com/blogs/dror-feitelson/BLOG-1.709189

وبموجب استطلاع أجراه مركز مولاد في ٢٠٢٠، أكثر من ٨٠٪ من ناخبي «أزرق أبيض» يصفون أنفسهم كـ«وسط» أو «يسار»

42 Raoul Wootliff, 'Herzog: For Now, Two-State Solution Unrealistic', **Times of Israel**, 22 April 2018, online at https://www.timesofisrael.com/herzog-for-now-two-state-solution-unrealistic/; Gil Hoffman and Joy Bernard, 'Gabbay Clarifies Position on Settlements Following Left Wing Outrage', **Jerusalem Post**, 17 October 2017, online at http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/ Zionist-Union-head-No-evacuating-settlements-507614

43 Assaf Sharon, 'Failure in Gaza', **New York Review of Books**, 25 September 2014, online at http://www.nybooks.com/articles/2014/09/25/failure-gaza/; Del Sarto, 2017, pp. 80, 211-212, 213, 223.

44 See Del Sarto, **op. cit**., Ref. 85, pp. 80, 211-212, 213, 223. Barak Ravid, 'Netanyahu: I Don't Want a Binational State, but We Need to Control All of the Territory for the Foreseeable Future', **Haaretz**, 26 October 2015, online at https://www.haaretz.com/israel-news/.premium--1.5413500.

٤٥ اقترح نتنياهو هذا المفهوم في كتابه 'مكان تحت الشمس' (إصدار "يديعوت أحرونوت"، ١٩٩٣): "سيكون بإمكان دولة إسرائيل التي سيسكن فيها ثمانية أو عشرة ملايين يهودي بعد عشرات السنوات، أن تستفيد من الازدهار، والتطور والاستقلال. ولأن قوة دولة إسرائيل ستتعزز جدا، سيضطر معظم العالم العربي في نهاية المطاف إلى صنع سلام حقيقي معها".

٤٦ أساف دافيد، 'الاتفاق مع الإمارات المتحدة سيئ، لكن بإمكانه أن يؤدي إلى أمر جيد'، محادثة محلية، ٢٤ آب ٢٠٢٠،

https://tinyurl.com/5eubchnn

47 Tony Blair's Conference Speech, **Guardian**, 27 September 2005, online at https://www.theguardian.com/uk/2005/sep/27/labourconference.speeches.

48 Mcllroy 1998, 'The Enduring Alliance? Trade Unions and the Making of New Labour, 1994-1997', **British Journal of Industrial Relations**, 36: pp. 537-564.

49 Blyth and Katz 2005, p. 34

50 Richard Sennett, **The Culture of the New Capitalism** (London and New Haven: Yale University Press, 2006), pp. 164-165.

٥١ أنظر مثلا:

Gil Stern Hoffman, 'Politicians Slam 'Ha'aretz' for Removing Israeli Flag at Conference', **Jerusalem Post**, 14 December 2015, online at https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Politicians-slam-Haaretz-for-removing-Israeli-flag-at- conference-437298; Stern 2016; Stuart Winer, 'Netanyahu Blasts Hebrew U Over Report it Nixed Hatikva to Avoid Offending Arab Students' **Times of Israel**, May 18, 2017, https://www.timesofisrael.com/netanyahublasts-hebrew-u-over-report-it-nixed-hatikvah-to-avoid-offending-arab-students.

٥٢ أفيشاي بن ساسون- غورديس، 'التوازن الاستراتيجي للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة (٢٠٠٥-٢٠١٦)' (القدس: مولاد – المركز لتجديد الديمقراطية، ٢٠١٧)

٥٣ مراقب الدولة، 'عملية 'الجرف الصامد' العسكرية: عملية صناعة القرار في الكابينيت بشأن قطاع غزة قبل عملية 'الجرف الصامد' العسكرية وفي بدايتها'، تقرير خاص (رقم كتالوجي ٢٠٠٢-٢٠١٧)، ٢٨ شباط ٢٠١٧.

٥٤ نموذج لصياغة الصراع بمصطلحات إدارية أنظر: أتيلا شمبلفي وموران أزولاي، 'هيرتسوغ حول إدارة الجرف الصامد: "تعين على نتنياهو قول الحقيقة للجمهور"، واينت، ٢١ آب ٢٠١٨،

https://www.ynet.co.il/ articles/0,7340,L-4561464,00.html

ونموذج لفصل العملية العسكرية عن سياقها الواسع أنظر: شيلي يحيموفيتش، 'شيلي يحيموفيتش في مقابلة للقناة ١٠ حول عملية الجرف الصامد' ٥:٤٣، بُث في ١٥ تموز ٢٠١٤

https://www.youtube.com/ watch?v=Y5EBvQlofZk

٥٥ لنقاش حول التعريف السائد اليوم للشعبوية في الدراسات أنظر

Cas Mudde and Cristóbal Rovira Kaltwasser : 'Studying Populism in Comparative Perspective: Reflections on the Contemporary and Future Research Agenda', **Comparative Political Studies**, 51 (2018), pp. 1667-1693; Jan-Werner Müller, ''The People Must Be Extracted from Within the People': Reflections on Populism', **Constellations**, 21 (2014), pp. 1-2; Nadia .Urbinati, 'Political Theory of Populism', **Annual Review of Political Science**, 22 (2019), pp. 111-117

56 Crick, Bernard, 'Populism, Politics and Democracy', Democratization, 12 (2005), pp. 625-632.

57 Chantal Mouffe, **On the Political** (New York: Routledge, 2005), pp. 66-72.

58 Urbinati 2019, p. 117.

59 Molad, 'Israel's Classroom Wars: The Religious Right's Attempt to Overtake Secular Education in Israel', 2017, online at http://www.molad.org/images/upload/files/Souls_ENG_080617.pdf

60 Im Tirzu, 'How the New Israel Fund Harms Me: Debby Zohar', published 2 December 2018, YouTube, 1:34. https://www.youtube.com/watch?v=RwCwdW9BvPE.

61 Jonathan Lis, '«Israel Stopped Winning»: Bennett Slams Netanyahu, but Won't Quit Government', **Haaretz**, 19 November 2018, online at https://bit.ly/2LjRkEQ.

٦٢ للبحث في مسألة احتمالية حل الدولتين، أنظر مثلا: شاؤول أريئيلي، 'بالعكس، بينارت، بالعكس'، هآرتس، ٢٣ تموز ٢٠٢٠

https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.9015051

أفنير عنبار، 'أسطورة المستوطنات'، هآرتس، 19 حزيران 2013

https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2049303

٦٣ هكذا وفقا لمعطيات استطلاع رأي عام شامل أجراه مركز «مولاد» في العام ٢٠٢٠. وركز الاستطلاع، من بين أمور أخرى، على الأسباب التي تجعل إسرائيليين يؤيدون بشكل مبدئي تقسيم البلاد يتخوفون من تأييد حل الدولتين.

٦٤ أنظر مثلا: تسيبي يسرائيلي وروتي بينيس، 'مؤشر الأمن القومي: اتجاهات في الرأي العام الإسرائيلي'، معهد أبحاث الأمن القومي، أيار ٢٠٢٠،

https://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2020/06/memo200_e-1.pdf

٦٥ عوميير عيناف، 'الأمن في واقع الدولتين'، مولاد – المركز لتجديد الديمقراطية، كانون الأول ٢٠٢٠،

http://www.molad.org/articles/articlePrint.php?id=1377

٦٦ أنظر مثلا: شيري ماكوفر- بليكوف، '"أنا رابينية جدا بمفاهيمي": ميراف ميخائيلي ترمم حزب العمل'، معاريف، ١٣ شباط ٢٠٢١.

https://www.maariv.co.il/elections-2021/Article-820863

اليسار الإسرائيلي و«عملية السلام»

[من «السلام الآن»، إلى «السلام لاحقاً»، إلى «لا سلام أبداً»]

يضم هذا العدد من «أوراق إسرائيلية» ترجمة لدراسة تحليلية جديدة صدرت مؤخراً عن «مولاد- المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، وحاولت أن تجيب عن سؤال: كيف تنازل اليسار [المقصود: «اليسار الصهيوني»] عن الجدل السياسي – الأمني، ومهّد الطريق أمام صعود الشعبوية في إسرائيل؟. وهي بقلم يونتان ليفي، طالب دكتوراه في مركز الدراسات الأوروبية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وزميل باحث في «مركز مولاد» و«صندوق بيرل كتسلنسون» ، وش. ي. أغمون، طالب دكتوراه في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة أكسفورد وزميل باحث في «مركز مولاد».

يعتقد كاتبا الدراسة، في ما يمكن اعتبارها بمثابة أهم خلاصة يتوصلان إليها، أن ثمة آلية ثابتة في الحلبة السياسية الإسرائيلية خلال أعوام العقد الأخير فحواها ما يلي: معسكر اليمين يحدّد تخوم السياسة ومعسكر الوسط – اليسار يسير وراءه. وبرأيهما، لا يوجد سبب وجيه للاعتقاد بأن الاتجاه الحالي سيتغيّر في المستقبل، طالما أنه لا يوجد معسكر سياسي يجرؤ على الوقوف في وجه الانجراف العنصري والقومي، وعلى القول بقامة منتصبة: «حتى هنا»!

وهذه الآلية ناجمة في قراءتهما عن تحولين حدثا في المؤسسة السياسية في إسرائيل في الأعوام العشرين الأخيرة. من جهة، تراجُع معسكر الوسط – اليسار عن الجدل السياسي – الأمني وتبني رؤية اليمين ولا سيما حيال ما تسمى بـ«عملية السلام». ومن الجهة الثانية، صعود اليمين الشعبوي النيو ليبرالي الذي يسعى إلى تفكيك المؤسسات الديمقراطية في إسرائيل، ويميّز بين إسرائيليين «حقيقيين» – مؤيدو اليمين وإسرائيليين «غير حقيقيين»– مؤيدو اليسار. ويكمن ادعاؤهما الرئيس في أن نجاح اليمين الشعبوي في إسرائيل مرتبط بشكل وثيق بتخلّي اليسار عن المعركة السياسية – الأمنية.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies